

آداب البحث والمناظرة

للشيخ إسماعيل الغلبوي

مع حاشيته البينجويني والقرداغي

محشى بحواشي العلماء الأكراد ، منهم: الشيخ عبدالقادر الماجيداوي

نسخة مكتبة الشيخ عصام الدين القلاتي

صوره : أحمد البحركي

أشياء كثيرة في كتابه
والتي لا يمكن حصرها
في كتابه
أما هو ففصل
في كتابه
(٣١)

لم تشتمل على تفصيل أمثلة البحث لجميع الابواب اذ بهذا التفصيل
تنتقش صور كيفية المناظرة في صفائح اذهان الطلاب جعلت
الى بعض المدلول (قوله لم تشتمل) النفي المستفاد من كلمة لم سلب كلي
بالنسبة الى استغراق المتون ورفع للايجاب الكلي بالنسبة الى استغراق
الامثلة والابواب والا لزم الكذب أو عدم امتياز رسالته عن بعض
المتون فلا يصح كون مدخول لما سببا لجوابه فافهم (قوله تفصيل أمثلة)
الاضافة كحصول صورة الشيء اذا كان العلم كيفاً (قوله لجميع) أي
البحث المتعلق بجميع الابواب. فقوله لجميع صلة البحث (قوله الابواب)
أي النقص والمعارضة وغيرها (قوله الابواب) أي الفصول أعني
فصل الدعوى وفصل التعريف وفصل التقسيم (قوله اذ بهذا) علة لعلية
مدخول لما لجوابه تأمل (قوله تنتقش) ترشيح (قوله كيفية) أي
صور نسبة الصفات والاحوال إلى المناظرة (قوله المناظرة) اقامة المظهر
مقام المضمحل (قوله صفائح) كلجين الماء (قوله صفائح) أي الواح
على الاختلاف فيما يطلق عليه العلم فالقصر على الاول غير حري (قوله
الاداب) بالمعنى الاختص (قوله لم تشتمل) اضافة المتون الى العلم للاستغراق
الافرادى و اضافة الامثلة للاستغراق المجموعى وكلمة لم مع الاول سور
السلب الكلي والثاني اداة رفع الايجاب الكلي فلا يتجه انه اذا كانت
سوراً للاول بالنسبة الى الاستغراقين لزم الكذب أو الثاني كذلك
اتجه منع ملازمة المقدمة الشرطية للقياس الاستثنائي المطوية مقدمته
الواضحة بقرينة لما والا لزم الكذب أو جعل اداة واحدة سوراً لشيئين
بجهة واحدة على سبيل منع الخلو (قوله اذ بهذا) دليل الملازمة فالاولى
تأخيرها عن تاليها (قوله كيفية) نسبة المسؤل عنه الى آلة السؤال (قوله
اذهان) فيه استعارة بالكناية والصفائح تخيل أو الاضافة كلجين الماء

أشياء كثيرة في كتابه
والتي لا يمكن حصرها
في كتابه
أما هو ففصل
في كتابه
(٣١)
لم تشتمل على تفصيل
أمثلة البحث لجميع
الابواب اذ بهذا
التفصيل تنتقش
صور كيفية
المناظرة في
صفائح اذهان
الطلاب جعلت
الى بعض
المدلول (قوله
لم تشتمل) النفي
المستفاد من
كلمة لم سلب
كلي بالنسبة
الى استغراق
المتون ورفع
للايجاب الكلي
بالنسبة الى
استغراق
الامثلة والابواب
والا لزم الكذب
أو عدم امتياز
رسالته عن بعض
المتون فلا يصح
كون مدخول لما
سبباً لجوابه
فافهم (قوله
تفصيل أمثلة)
الاضافة كحصول
صورة الشيء
اذا كان العلم
كيفاً (قوله
لجميع) أي
البحث المتعلق
بجميع الابواب.
فقوله لجميع
صلة البحث (قوله
الابواب) أي
الفصول أعني
فصل الدعوى
وفصل التعريف
وفصل التقسيم
(قوله اذ بهذا)
علة لعلية
مدخول لما
لجوابه تأمل
(قوله تنتقش)
ترشيح (قوله
كيفية) أي
صور نسبة
الصفات والاحوال
إلى المناظرة
(قوله المناظرة)
اقامة المظهر
مقام المضمحل
(قوله صفائح)
كلجين الماء
(قوله صفائح)
أي الواح على
الاختلاف فيما
يطلق عليه العلم
فالقصر على
الاول غير حري
(قوله الاداب)
بالمعنى الاختص
(قوله لم تشتمل)
اضافة المتون
الى العلم
للاستغراق
الافرادى و
اضافة الامثلة
للاستغراق
المجموعى وكلمة
لم مع الاول
سور السلب
الكلي والثاني
اداة رفع
الايجاب الكلي
فلا يتجه انه
اذا كانت
سوراً للاول
بالنسبة الى
الاستغراقين
لزم الكذب
أو الثاني
كذلك اتجه
منع ملازمة
المقدمة
الشرطية
للقياس
الاستثنائي
المطوية
مقدمته
الواضحة
بقرينة
لما والا
لزم الكذب
أو جعل
اداة واحدة
سوراً
لشيئين
بجهة
واحدة
على سبيل
منع الخلو
(قوله
اذ بهذا)
دليل
الملازمة
فالاولى
تأخيرها
عن تاليها
(قوله
كيفية)
نسبة
المسؤل
عنه الى
آلة السؤال
(قوله
اذهان)
فيه
استعارة
بالكناية
والصفائح
تخيل أو
الاضافة
كلجين
الماء

قوله صفة البحث
والا فالحقيقة
صلة المصنوع
الذي هو صفة
البحث اذ هو
أداة لبيان
أن يكون كلاً
من أن يكون
سواء القضية
السلب الإيجابي
الوجه الإيجابي
ولم يسمع كون
واحدة من
كلمة واحدة

أي على التخصيص
 الذي به الاتفاق
 في جميع ما لا يخفى
 وهو أن مقامه
 لكل من العلم
 أي هو تصوره
 لا بالتعريف
 الجامع المانع
 أي احتمال الدال
 على جزء
 المدلول

هذه الرسالة المشتملة على هذا هدية شافية لصدور الاخوان
 أولى الالباب * فاعلم أن البحث والمناظرة مدافعة الكلام

(قوله لصدور) من ذكر المحل واردة الحال أي قلوبهم (قوله الالباب)
 أي العقول (قوله فاعلم) أي قلت تفسير جعلت أي فقلت اعلم (قوله إن)
 البحث لم يقل إن المباحثة لأن المشاركة في المناظرة والمدافعة غير مقصودة
 فيشمل التعريف كلا من وظائف السائل فيما إذا لم يأت المعلل بوظائفه *
 إما لعجز أو لغيره * ثم المراد بمدافعة الكلام أعم من دفع نفسه أو دفع
 العلم به فيشمل المنع كالأبطال (قوله إن البحث) كأنه إنما قدم تعريف
 موضوع الفن مع أنه من المبادئ التصورية لتوقف كل من مقدمة العلم عليه
 (قوله والمناظرة) تفسير (قوله مدافعة الكلام) النفس بالنفس سواء
 كان معهما لفظ أو كتابة أولا كالمناظرة الواقعة بين الاشرافيين البالغين
 في التصفية إلى حيث يعلم كل مافي ضمير صاحبه (قوله الكلام) الجزئي

(قوله المشتملة) احتمال الدال على متعلق بعض المدلول (قوله لصدور)
 أي الارواح الحالة في قلوبهم التي محالها الصدور ففيه مجاز مرسل
 بمرتبين بعلاقة الحلول (قوله فاعلم) أي فقلت اعلم الخ فلا يلزم عطف
 الانشاء على الخبر ولا جعل تالي الشرطية انشاء (قوله والمناظرة) أي
 التي هي صفة المناظر ولذا جعلت تفسير البحث * وقد تطلق على علم
 الاداب (قوله مدافعة الكلام) تعريف موضوع علم الاداب * والمراد
 بالمدافعة أعم مما يكون بتراخ أولا * والتعبير بها ناظر الى الغالب أو هي
 مجردة عن معنى المشاركة فلا يرد أن التعريف غير شامل لوظيفة السائل
 اذا عجز المدعى في أول الامر عن جوابها وبالكلام هو المركب التام الجزئي
 حقيقة أو تاويلا فلا يتجه أنه ان أريد به ذلك انتقض التعريف جمعا

أي كالمانع والنقض
 المعارضة والمكاليات
 فإن البعث في الفن
 إنما هو عن الأدوار
 المعارضة لها لا
 الشخصيات الجارية
 فيها بين المناظرين
 بشرح أو من الأعم
 المبادئ التصورية
 في هذا الموضوعات
 عن حدود موضوعات
 المسائل الكلام
 قوله مدافعة الكلام
 وقوله نظر لأنه غير
 مانع لدفع الدال
 ففة التخصيص
 عليه أو به ويمكن
 أن يجاب عنه بأن
 تعديرو مدافعة
 الكلام المتخلفة
 بالنسبة من الجانبين
 على أن المدافعة في
 العلوم عليه أو به
 ترجع الى المدافعة
 في النسبة

المدلول

وجه البعد كونه
تعريفًا مع أخذ
الضمير المعرف
في التعريف فلا
لا يهائم الدوس

(२२)

ليظهر الحق * وعلم الآداب موضوع تمييز

(قوله الحق) أى النسبة التى طابقتها الواقع حملية أو اتصالية أو انفصالية (قوله الحق) أى فى يد الخصم عند السلف دفعا لحظ النفس أو فى يد أحد المتخاصمين عند الخلف * ثم إن هذا القيد احتراز عن المجادلة - وهى المنازعة لا لزام الخصم لا ليظهر الحق - والمكابرة لا شئ من ذلك (قوله موضوع) لا يبعد كل البعد أن يكون هذا تعريفا لهذا العلم باعتبار جهة الوحدة العرضية كما أن قوله علم يبحث الح تعريف له باعتبار جهة الوحدة الذاتية (قوله موضوع) أى علم مؤلف أو مدون لأجل تمييز الح فليس المراد بالوضع تخصيص اللفظ

بالوظيفة المتوجهة إلى التعريف أو التقسيم أو اللغوى انتقض منعا
بالمدافعة في المحكوم به وعليه (قوله ليظهر) من الظهور أو الاظهار
وعلى الثانى فهو فعل مجهول أو معلوم وفاعله ضمير المدافع * والمراد
بالظهور أعم مما كان في يده أو يد خصمه ومما كان وحده أو مع شئ
آخر فلا يرد أن التعريف غير شامل لمناظرة قصد به ظهور الحق مع غلط
الخصم وعبر بالحق أى الحكم المطابق للواقع دون الصدق مع أن
التغاير بينهما اعتبارى لقوته ولاطلاقه على الاقوال والعقائد وغيرها
بخلاف الصدق فانه شاع في خصوص الاقوال * بقی أن هذا التعريف
مشمول على العلل الاربع بعضها صريحا وبعضها التزاما وأنه نقض
جامعية التعريف بمناظرة الاشرافيين البالغين في التصفية درجة يعلم
كل ما في ضمير صاحبه وبالمنع لانه غير دافع للكلام * واجيب عن
الاول بتعميم الكلام من النفسى واللفظى * والثانى بتعميم الدفع من
دفع نفسه ودفع العلم به (قوله موضوع) أى أمر موضوع أى مدون
فلا يلزم اخذ المعرف في التعريف على تقدير جعله تعريف علم الآداب

مصطفى البغدادي
يؤيد هذا أيضا
اللاؤذين الغائبين
الركم المأؤذين المهنين على
القاعدة على تقديم
بعضه ان

لا يظلمها الحق ولا لا
 ينام الضم فهو قبيح
 عونا بين ذلك عبدالمعز
السوري فأه فأه فأه
 فقه قبيح
 فقه قبيح

الحكمة اغناكم التوفيق ما ضلتم
عقباً الجية العدة الجية العدة
عليه باعتبار إشارة الى الثاني
الذاتية استبعاد من الاول يدل على
ذلك تصديق الثاني
بالفاء التضمنية
الحاكم

قوله يظهر الحقاء نساء
على أن الحب يدل على هذا
مترادفان حب الدنيا والمناطف
على الحب والمناطف
عبد الله

المصاحف

(٣ - رسالة الاداب) ابن القيم

الحمد لله الذي جعل العلم ركناً من أركان الدين
والعلماء هم رسل الله في الدنيا

لا يبعد ان يكون ثمة الزك دفع الاغراض
غيره على ان يكون له ان يكون
من القيد ملكن الموصية و بالجملة
الموصيات التي لا تضرع لهو
انما في الزك فقيد الموصية
الاستعداد للموصية مع بقية
بالفعل لان الموصية مع بقية
لا بد وان يكون الموصية مع بقية
غيره الموصية مع بقية
الزكات (ج) م
عطف بيان للموصية اي
الماد بالجملة التي
وقعت قيد الاستعداد و
ما هو بالجملة و اما الزك
المقنة و اما الزك
الموصية بالفضل
لا ما هو بالجملة
محمول على الموصية
وليس هو الموصية
الشخصي كونه و اما
انك لا يكون مع
بالفعل فلا يلزم
انما في القيد مع
لما قل

في ان الملا موجهة
غير موجهة مثلا اذا
كانت قيد اللزوم
في المواد المستعداد
واذا كانت محمولا
في المواد بها ما هو
بالفعل فظن
مقابلة القيد
وجهه اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لا يخفى على الفطن أن كون الشيء صفة محوياً لا ينافي كونه
مشتبهاً به فلا يلزم ما لا يري أنهما واحد. ونقول مستولان في اللغة زيد مع أنه
والمناسبة لا ينفك عن المشبه إليه. قال عصام الملة والدين متعارفة فلا يكونان من إضافة الخاص
قد أئد عوداً من المحقق عليه. ولعل منشأ هذا إقالة المنشبه بالمشبه كإصحاح عوائد كالفرقة. فأنزله
المولى فيما نقلناه من المحقق عليه. إذا الأول ما يكون في غاية الحسن. الخفايا من الصفات الجارية. وبما أن
وأما صفات الفلاسفة الذين أئد عوداً من المحقق عليه. ولعل منشأ هذا إقالة المنشبه بالمشبه كإصحاح عوائد كالفرقة. فأنزله
ظاهر أن ما قاله المحقق أبو الطيب في غاية الحسن. الخفايا من الصفات الجارية. وبما أن
تقول المصنف إن الدليل عند الأصوليين الآتي في الصحيفة الثامنة والخمسين. الخفايا من الصفات الجارية. وبما أن
إن دليل الناطقة قسم من دليل الأصوليين والآتي في الصحيفة الثامنة والخمسين. الخفايا من الصفات الجارية. وبما أن
حتى يصدر عن عنوان الهيئة والنتيجة المذكورة في تعريفه. وعند بل طقة بل هو عبد الحكيم على الخيايا. عبد الله السلاحي
كان ترتيب حتى عن عنوان الهيئة والنتيجة المذكورة في تعريفه. وعند بل طقة بل هو عبد الحكيم على الخيايا. عبد الله السلاحي
عن الترتيب. لئلا يلزم تحصيل الحاصل كما أوضحه المولى عبد الحكيم على الخيايا. عبد الله السلاحي
لنظري فيه ولنا قول هذه الحاشية وهو المحتاج إلى اللطف مولاه حسام الدين عليزاده آمين

تأنيده لعدم

كون هذا التعريف

جدا للعلم باعتبار

العدلية كما أن قوله

لما عتباراه تعريف

الوجهة الموقوفة

على وجهه لا خلاف لما

في الاصطلاح المنطقي

في المقدمة فلا بد من عمل

المنطق على المنطق

ويبدو لها وجود على

التجديد حكم حكم حكم

أنها وجهة مقبولة أو غير وجهة مقبولة بأن يقال كل ما هو منع
 (قوله أو غير وجهة) يؤخذ منه أن الغصب وإبطال السند الاخص
 والأعم ونحوها من أنواع موضوع هذا العلم وأن اللا موجهية
 كالموجهية من محمولات مسائله فيكون قولنا الغصب غير موجه مثلا
 مسألة من مسائله * ولا يخفى أن هذا يقتضي أن يكون اللا موصلية أيضا
 من محمولات مسائل المنطق حتى يكون قولنا التعريف بالاخفى غير موصل
 والأغرب الفلاني عقيم من مسائله مع أن المناطقه بأسرهم حتى المصنف
 قيدوا موضوع المنطق بالايصال لا بعدمه أيضا كما قال التفتازاني في
 تهذيبه وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث أنه موصل الخ
 (قوله بأن) بيان يبحث (قوله كل مالم) من وظيفة السائل

عن الاعراض الذاتية لتلك الابحاث من حيث القبول والرد (قوله وجهة)
 أي يصح ان تكون وجهة فظهر مغايرة قيد الموضوع للمحمول فلا
 يلزم اثبات الشيء بعد تسليم ثبوته * ويدفع أيضا بأرادة المطلق من القيد
 والمخصوص من المحمول (قوله أو غير وجهة) نبه بهذا على أن تقييد
 الموضوع هنا بالوجهة فقط غير لائق فإن النظار كما يبحثون عن أحوال
 المنع والنقض مثلا يبحثون عن أحوال الغصب وإبطال السند الاخص
 مثلا بانه غير موجه * وأرجاع البحث عن الثانية إلى الاولى تكلف كما
 أن تقييد موضوع المنطق بقولهم من حيث إنه موصل إلى مجهول تصوري
 أو تصديقي * وأرجاع البحث عن أحوال غير الموصل كما في قولنا التعريف
 بالاخص غير موصل والشكل الأول الذي صغراه ممكنة عقيم إلى
 الموصل تكلف * ولذا قال في البرهان إن المنطق قانون يبحث فيه عن
 أحوال المعلومات من حيث الايصال الخ أي تحققات أو انتفاء فيكون المعنى
 من حيث الايصال أو اللا ايصال * ولم يقل من حيث إنه موصل لعدم

أي لم يتبدل وا بعد
 الا ايصال كما قيدوا
 بالايصال من مراح

امكان حمله على هذا المعنى بسهولة فالقول بأنه قيد موضوع المنطق فيه
بالإيصال لا بعده وهو مناف لمقتضى كلامه هنا غير جدير * نعم كلامه
فيه ظاهر في الأول الا أنه لا يثبت المنافاة (قوله مقدمة معينة) الأولى
تركة لئلا يفيد بمفهومه أن المنع المجازي غير موجه ولئلا يحتاج الى
ارادة المعنى اللغوي أو التجريد الا أنه لم يتركه لئلا يستلزم كون منع
المنع وما يؤيده مقبولا (قوله فهو) كأن تذكره هو باعتبار لفظ ما وتأنيث
الموجهة باعتبار معناه الذي هو الوظيفة وكذا ما يأتي (قوله وكل الخ)
وظيفة المعلل وما قبله وظيفة السائل ففي كلامه مطابقة الوضع للطبع
(قوله فهو موضوع) نشر معكوس لنكتة هي أن التصديق بموضوعية
الموضوع مقدم على التصديق بغائية الغاية (قوله الابحاث الكلية) أشار
بالتوصيف الى أن الجمعية باعتبار الانواع * ولم يكتف بما سبق للتعامل
كما أن قوله الجزئية اشارة الى أنها باعتبار الافراد * ولم يقل هو البحث
لان شأن الموضوع كونه موضوعا في العلم ولو في بعض المسائل * والبحث
الكللي ليس موضوعا أصلا فيجب جعل الابحاث موضوعا باعتبار اتحادها

[illegible][illegible]

رد على الفخر
المختار

بها نظري ^{في} العلم ^{وكل} يمكن قولنا ^{العلم} في ^{الحق} الحق ^{نظري} وهو ^{وكل} على ^{عدوه} عليه ^{مؤمنه} القاتل ^{هو} لا أنه ^{مؤمنه} تحت ^{فان} ان ^{الصغير} الصغير ^{على} حاد ^{حادث} حادث ^{حادث} حادث ^{كان} قال ^{العدل}

على نحو معارضة المقدمة البديهية إلا أن يراد بها معارضة موافقة لقانون

معرفة فرداً. الظاهر لا معرفة فرداً. حاجب المطلع أفراد المطلع فرداً واحد من معرفة والأول وعموماً وتنوعاً

المناظرة (قوله ما يمكن) ان كان من الامكان العام المطلق أو المقيّد بجانب الوجود ينطبق التعريف على الاقوال الاربعة الاتية في لزوم العلم بالمطلوب من أنه عادي أو عقلي أو اعدادي أو توليدي أو من الامكان الخاص أو العام المقيّد بجانب المدم انطبق على الاولين فقط لا لاول فقط كما توهم * ثم انه اعتبر الامكان في التعريف لان الشيء دليل وان انتفى فيه التوصل * قيل اعتبره لان الشيء دليل وان انتفى فيه النظر يعني ان الامكان مرجح الى كل من التوصل والنظر لكونه في حيزه فيصدق تعريف حينئذ على دليل انتفى فيه أحدهما أو كلاهما بالفعل ولو لم يعتبر نتقض بهما لان المتبادر منهما التوصل بالفعل والنظر كذلك وترك بيان التوصل لظهور توجه الامكان اليه فلا يرد عليه أن هذا انما يناسب لو قال ما يمكن أن ينظر فيه نظراً متوصلاً * (قوله فيه أو في أحواله) صرح بالشقين فلا يحتاج الى أن يراد من الظرفية أعم من ظرفية الدليل بنفسه أو ظرفوه للنظر أو يقال بحذف العاطف والمعطوف * ثم كلمة الى بمعنى

[illegible]

فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...

فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...

التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري توصلاً
يقينياً أو ظنياً

التعريف ما يمكن أن ينظر فيه نظراً متوصلاً فلاشارة إلى هذه الفائدة
مهمل (قوله التوصل) إن أراد بالتوصل إلى المطلوب التوصل إلى نفسه
فالمراد به ما يشمل العلم والظن أو التوصل إلى الحكم والادعان به .
فالمراد به الاتصاف (قوله بصحيح النظر) كجرد قطيفة (قوله النظر)
النظر بالنظر إلى الشق الأول بمعنى الحركة الثانية أو الترتيب وبالنظر إلى
الشق الثاني بمعنى مجموع الحركتين فليس في الأول تعرض لصحة المبادئ
بل لصحة الصورة فقط بخلاف الثاني فإن فيه تعرضاً لصحتها والمراد
بصحة المبادئ مناسبتها للمطلوب وبصحة الصورة استحجامها شرائط
(قوله النظر) أي الفعلي أو الامكاني (قوله خبري) والتقيد بالخبري
الباء سواء كان التوصل بمعنى يشمل العلم والظن أو بمعنى الاتصاف
(قوله بقرينة) أي اذعاناً بالنسبة للعام إلى الخاص أو اتصافاً بالنسبة
للمتعلق بالكسر إلى المتعلق (قوله أو ظنياً) كلمة أو للتقسيم لا للترديد
حتى ينافي التحديد وكذا قوله المار أو في أحواله * والتقسيم هذا
للمحدود لا الحدد وفرق بينهما تارة بأنه إن كان الانفصال جمعياً فهو
للحد أو خلوياً فالللمحدود وأخرى بأنه كان في الحد قبل ذكر الاقسام
لفظ يتناولها فالللمعرف والافلالتعريف * وكل منهما أغلبي فتأمل (قوله
في أحواله (١) المراد بها الاوسط والا كبر فانه حال الاصغر بواسطة
الاوسط فالدليل في القياس الافتراضي الجملي الاصغر وأحواله الاوسط
والا كبر * وأما في الافتراضي الشرطي فالظاهر عندى أن الدليل هو
الاصغر سواء كان مقدماً أو موضوعاً كما في المؤلف من الحلية والشرطية

(١) هذه القولة على (في أحواله) الآتية في صفحة ٤٠ اقتضى وضعها
هنا نظام الطبع

فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...

فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...

فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...
فقد قيل اعتبار الامكان في التعريف...

فهو عندهم قد يكون مفرداً كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر
والتأمل في أحواله إلى وجود الصانع * وقد يكون مركباً كقولنا
للاحتراز عن القول الشارح (قوله فهو) في التفرع لشر معكوس (قوله
في أحواله) أي العالم * والمراد بها ما فوق الواحد أعني الأوسط
والأكبر فإن الأكبر حال للأصغر أيضاً ولو بالأوسطة فالدليل المفرد
ما هو الأصغر في القياس الاقتراحي الجملي والاحوال هو الأوسط
والأكبر وما هو موضوع مقدم الصغرى في الاقتراحي الشرطي
والاحوال محموله واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك الشيء لآخر
فإن الاستلزام الثاني حال للمجموع بالأوسطة * وعلى هذا فقس القياس
الاستثنائي (قوله كقولنا) أي المقدمات المذكورة في قولنا الخ مع
قطع النظر عن الترتيب والهيئة بل كمجموع الأصغر والأوسط والأكبر
وأما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق عليها التعريف أصلاً
المنتج للجمعية وغيرهما * وأما الاحوال فإن كانت مركبة من متصلين
فهى استلزام الأصغر للأوسط والأوسط للأكبر أو أنفسهما تجزأً
وإن كان من منفصلتين فعاندته للأوسط ومعاندة الأوسط للأكبر
وقس عليه أقسامه الأخر والقياس الاستثنائي * وجعل الدليل
موضوع مقدم الصغرى في القياس الاقتراحي الشرطي وأحواله ومحموله
واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك الشيء لآخر مع أنه يستلزم أن
لا يكون الدليل على وتيرة في السك مندفع بأنه لا يتمشى في غير المركب
المتصلتين على هيئة الشكل الأول (قوله إلى وجود الصانع) أي إلى
التمضية الحاصلة من حمل الوجود اشتقاقاً على الصانع فلا يرد أن هذا مناف
لسبق من أن المعتبر في الدليل إمكان التوصل إلى مطلوب خبري لانه

فهو عندهم قد يكون مفرداً كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في أحواله إلى وجود الصانع * وقد يكون مركباً كقولنا للاحتراز عن القول الشارح (قوله فهو) في التفریع نشر معكوس (قوله في أحواله) أي العالم * والمراد بها ما فوق الواحد أعني الاوسط والا كبر فان الا كبر حال للاصغر أيضاً ولو بالواسطة فالدليل المفرد ما هو الاصغر في القياس الاقتراني الجملي والاحوال هو الاوسط والا كبر وما هو موضوع مقدم الصغرى في الافتراضي الشرطي والاحوال محمول واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك الشيء لاخر فان الاستلزام الثاني حال للمجموع بالواسطة * وعلى هذا فقس القياس الاستثنائي (قوله كقولنا) أي كالمقدمات المذكورة في قولنا الخ مع قطع النظر عن الترتيب والهيئة بل كمجموع الاصغروالاوسط والا كبر وأما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق عليها التعريف أصلاً المنتج للحمالية وغيرها * وأما الاحوال فان كانت مركبة من متصلين فهي استلزام الاصغر للأوسط والاوسط للا كبر أو أنفسماتجوزاً وان كان من منفصلتين فعاندته للاوسط ومعاندة الاوسط للا كبر وقس عليه اقسامه الأخر والقياس الاستثنائي * وجعل الدليل موضوع مقدم الصغرى في القياس الاقتراني الشرطي وأحواله ومحموله واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك الشيء لاخر مع أنه يستلزم أن لا يكون الدليل على وتيرة في السكل مندفع بانه لا يتمشى في غير المركب من المتصلتين على هيئة الشكل الاول (قوله الى وجود الصانع) أي الى التضيعة الحاصلة من حمل الوجود اشتقاقاً على الصانع فلا يرد ان هذا مناف لما سبق من ان المعتبر في الدليل امكان التوصل إلى مطلوب خبري لانه

العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن
التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبري
أعني احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق * وعند المنطقيين
هو المركب من ثلاثة أشياء

هنا الى مركب ناقص وكذا قوله الا تى أعنى احتياج الخ (قوله وكل
ممكن الخ) الا وفق بمذهب المتكلمين القائلين بان المحوج الى العلة هو
الحدوث لا الامكان جعل الحدوث اوسط (قوله بالنظر) فيه مع قوله
المار بصحيح النظر والتأمل تفنن (قوله فى وجوده) كأن المراد
بالوجود هنا أعم من المحمولى والرابطى لان الامور الاعتبارية
الموجودة بالوجود الرابطى وإن لم يحتج الى العلة لكن الاتصاف بها
يحتاج اليها بخلافه فى قوله وجود الصانع فانه مخصوص بالمحمولى (قوله
هو المركب الخ) الظاهر أنه تعريف للدليل بالمعنى الاعم لانه المتبادر
عند اطلاقه فذكر القضيتين اكتفاء باقل ما يكتفى به كتعريف المجوز لكون
المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة لها بما حكم فيها بالتنافى بين جزئين فلا ينتقض
التعريف جمعا بالاستقراء المؤلف من أكثر من قضيتين * ثم مقتضى

من قضیتین یستلزم

(قوله قضيتين) صادقين أو كاذبتين أو مختلفتين (قوله قضيتين)

معقولتين أو ملفوظتين (قوله من قضيتين) لم يقل من قضايا اشارة إلى

أن القياس المؤلف مما فوق الاثنين دليلان في الحقيقة أو دلائل لادليل

واحد والوحدة معتبرة في المعرفة فلا يصدق التعريف إلا على واحد

واحد (قوله يستلزم) حال من عائد الموصول أى بعد تقطن كيفية

الاندراج فلا يتجه أنه ينتقض جمعا عما عدا الشكل الاول اذ لا يستلزم
أي كسفية اندراج الأصغر في الأكبر ^{والأصغر في الأكبر}

العلم بها العلم بالنتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غير ابن فانه فرع محقق
بالفرضين والنتيجة هي ^{هـ} وهو الذي يقرر الكفر فيكون كاذباً

الاسم التزام وهو منصف بين العاملين للانفكاك
بغير ان غير الامر بين قسم للزوم والقسم لنا تنسيق كقيني بوجد القسم

كلام السيد قدس سره في بعض كتبه وهو أن حكمة الدمار وسط

مستلزم المطلوب حاصل الحكم عليه ووجه الدلالة أن موضوع

الصغرى بعض موضوع الكبرى فيندرج في حكمه أن اطلاق الدليل

على ما عدا الشكل الاول مجاز باعتبار الاشتمال عليه فهو ليس من أفراد

من اعتبار بعد تفتن كنفية الاندرا - أ - من الانتقاض حواشا

وحمل الاستلزام على العلاقة المصححة للانتقال مع عدم ملائحته لقمه

أعني يلزم الخ مخصوص بما اذا حمل الدليل على ما يعم الاستقراء والتمثيل

تأمل (قوله يستلزم) قد يقال ينتقض التعريف معنا بالقضيتين

المستلزمين للعلم بالنتيجة بطريق الحدس والجواب عنه بان المراد

الاستلزام بطريق النظر بقريته المعروف يا بى عنه قولهم بعدم قبول تخصيص

الاستقام ليس من الامور التي يمكن ان تكون مشتركة بين اثنين

ليس من العلم ان ينسب من العلم المتعلق به

٥
 الذي بعد تفكير الاندلس
 يستأنس المسلمون
 كلان الدليل على صحة
 الشك في الاول اما الثاني
 فادعاء الثاني فلا يستلزم
 قبيل التقاضي صحة
 ولا على صحة
 الشك في الاول كذا
 فثبت في اثنان
 فثبت في الله مع الله
 ٦
 ولم يقل فصاعد اما قال
 ابن الداجني فثبت
 المنتهي اشارة الى ان
 الحقيقة ان الدليل
 في الحقيقة لا يثبت
 الا في القضايا
 قالوا ان القياس
 المركب في الحقيقة
 اقل من القياس
 القياس في المركب
 والبسيط

[illegible]

ووجه الإشارة الى أنه لا يمكن الاستغناء عن العلم بالذات

والذاتية هي التي لا يمكن الاستغناء عنها في العلم بالذات

لذات هيئته العلم المتعلق بهما علما بقضية أخرى. أعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا عند الاشعري بمعنى أن عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة بالعلم بالذات

المعلومين فتأمل (قوله لذات) كانه لم يقل لذاته وهيئته حتى يكون اشارة الى أن للمادة دخلا للاستغناء عنه باستلزام الى العلم المتعلق بالقضيتين فاللام في قوله لذات هيئته داخلة على العلة الناقصة (قوله لذات) كلامه مشعر بان الهيئته مستقلة في الاستلزام وليس كذلك فالأولى أن يقول لذاته وهيئته (قوله العلم) أقول اذا كان الاستلزام استلزام العلم للعلم كما هنا لا يحتاج الى قيد متى سلمتا كما لا يحتاج اليه اذا كان استلزام المعلوم للمعلوم وأن قال عبد الحكيم إن اللزوم بين العلمين إنما يكون بشرط تسليم المقدمات وذلك لانهما اذا لم تساما لم يتحقق العلم باللزوم حتى يستلزم العلم باللازم بل لا فائدة فيه لان التسليم الذي جعله شرطا عين العلم باللزوم فلا معنى لاشتراطه * نعم لو كان الاستلزام استلزام المعلوم للمعلم لاحتاج الى ذلك القيد وهذا وأن التعريف كما يصدق مع تحقق العلمين كذلك يصدق مع انتفاءهما كما اذا علم كذب المقدمين أو احدهما (قوله علما) استلزاما استيعاقبا لا معيا كما في استلزام المعلوم للمعلوم فافهم (قوله لزوما)

علم الخ لكان أولى (قوله العلم) الخ أفاد بنسبة الاستلزام الى العلم المتعلق بالقضيتين الى أن للمادة دخلا في الاستلزام فاللام في قوله لذات داخل على العلة الناقصة فلا يرد أن الأولى أن يقول لذاته وهيئته لأن كلامه مشعر باستقلال الهيئته في الاستلزام وليس كذلك (قوله من العلمين) أفاد بكلمة من ان اللزوم هنا استيعاقبي لا معي (قوله لزوما) لم يقل

فإنما علمنا بالذات

والذاتية هي التي لا يمكن الاستغناء عنها في العلم بالذات

ووجه الإشارة الى أنه لا يمكن الاستغناء عن العلم بالذات

مسألة
سؤال
تقديم
الزمن
والوقت
في الكلام
فإنه لا يكون
مؤثراً في الكلام
إلا بمقتضى

مفعول مطلق نوعي والظاهر استلزاما ونسبته إلى السبب * شرحه * فيه
أنه مفعول مطلق لقوله يلزم وهو لكونه موصولا بمن يفيد ما يفيد
قوله يستلزم الخ (قوله عند الحكماء) بناء على تحقيق مذهبهم والافلاخ
انما يجب على العقل الفعّال (قوله يجب عليه) المناسب هنا وفيما يأتي
أن يقول عنه بدل عليه لان الوجوب الموصول بمن يستعمل في الصدور
الايجابي والموصول بعن يستعمل في الصدور الاختياري الا يري أن
المعتزلة قالوا بوجوب الاصلح على الله تعالى مع قولهم باختياره

استلزاما وان كان موافقا للسابق لانه خلاف التعبير المشهور (قوله عقيب العالمين) اى عقب صحيح النظر فيهما (قوله لم يجب خلقه عليه) اشارة الى مخالفة مذهب المعتزلة والاولى ان يزيد ولا عنه ليكون ايماء الى مخالفة مذهب الحكماء * ولا يبعد جعل كلامه من قبيل بيده الخير وكذا ما يأتى فى مذهب الامام (قوله اعداديا) من نسبة احد وصفى الشئ الى وصفه الاخر ان كان اللزوم مصدر مجهول والاعداد مصدر معلوم ووصف الشئ الى وصف ظرفه ان كان بالعكس او كانا مصدرى المجهول كما يشعر به قوله يعدان الذهن ووصف اللازم الى وصف الملزوم ان كانا مصدرى المعلوم . هذا وظاهر قوله اعنى يلزم الخ مانع من كون اللزوم مصدر مجهول (قوله لانهما) دليل الملازمة الاتية وقوله وهو الخ اشارة الى المقدمة الرافعة * ابن القره داغى مد ظله

مضاه انه قنار من الاقدام عليه
مفسد رعدا لعدا حشاشا
فروفر العباد
الحفصة وجب على
مضاه انه قنار من الاقدام عليه
مفسد رعدا لعدا حشاشا
فروفر العباد
الحفصة وجب على

فلو لم يخلق النتيجة يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال * ولزوما توليديا عند المعزلة بمعنى أن العلمين السابقين بولدان العلم بالنتيجة

(قوله لم يخلق النتيجة) أى العلم بها (قوله من المبدأ الفياض) وهو الله تعالى على تحقيق مذهبهم والعقل الفعال على ظاهره (قوله توليديا) اعترض بأن التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل * ودفع بأن الفعلين في التعريف بمعنى الاثر لا التأثير فلا اشكال أو بأن المولد حقيقة هو النظر بمعنى الترتيب والمتولد هو افادته للعلم تأمل (قوله العلمين) المخلوقين بالمباشرة بلا واسطة * شرحه * إن لم يكونا مكتسبين بالنظر تأمل

(قوله النتيجة) من اقامه المتعلق بالفتح مقام المتعلق وفي (قوله يلزم البخل) اقامة جهة النسبة الاتصالية أو نوعها مقام المحمول في التالى (قوله المبدأ الفياض) وهو الله تعالى كما هو تحقيق مذهبهم ففيه اقامة المظهر مقام المضمحل لنكتة افادة أن تحقيق مذهبهم هو المختار * وحمله على العقل الفعال بناء على ظاهره يوجب عدم ارتباط الدليل بالمدعى (قوله توليديا) من نسبة أحد وصفى الشئ إلى وصفه الآخر إن كان أحدهما مصدر معلوم والآخر مصدر مجهول ووصف الشئ إلى وصف ملزومه أو لازمه ان كان مصدرى المعلوم أو المجهول * والخاص أن المتفقين مختلفان في الموصوف والمختلفين متفقان فيه (قوله بولدان) كان المولد هنا النظر بمعنى الملاحظة والمتولد تحصيل العلم فلا يرد أن التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل ودفعه بأن الفعلين في التعريف بمعنى الاثر فاسد لان المولد قد يكون تأثيرا * نعم لو أريد بهما الاعم منهما لصح ابن القره داغى

طه
فالمخلوق بالباشرة
ليس الا العلمان
المسابقان وهما
بولدان ويوجب العلم
بالنتيجة شرحه

والاخرى
فانفسه الاخصى
اشارة الى الاخرى
على الجواب الثاني
بالفعل افادة هو
الوجوب لانه
هو التوليد
لعمل العقل لا العلم
لا الفعل الاول
في الفعل الاول
فان العلمين المتعلقين
بالفعلين كذا ويكونان
لغيره يحصلان
فان نظره ترتيب
معدلاته
فلا يكونان في فعله
فان يولد لغيره
فان يولد لغيره

ان كان الاول
مصدر معلوم
والثاني مصدر
مجهول فيها صفة
اللازم والمكتسب
بالعلمين المتعلقين
مشا على
الاول بالنظر
الى الاول
الشاغل بالنظر
الى الثاني
مشا على

محمود لله تعالى بواسطه العبد لا يناسب المفرع عنه * من المرفوع داسي
راع العبد

1

اشارة الى ان الامام
الاشعرى أصله من
العلماء فادركه فنتج
منه هذا الموقف
بمعنى

(٤٧)

بمعنى أن الامام
أصله من العلم
فادركه فنتج
منه هذا الموقف
بمعنى
بمعنى أن الامام
أصله من العلم
فادركه فنتج
منه هذا الموقف
بمعنى

بمعنى أن انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال في نفس
الامر وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء
على تحقق الزوم بين بعض أفعاله وبعض آخر ^{العلم} ^{بدون}
(قوله أن انفكاك) الخ معناه على القلب لأن انفكاك الشيء عن الشيء
وجود الاول بدون الثاني والمقصود أن العلمين السابقين لا يوجدان
بدون العلم بالنتيجة لا العكس تأمل (قوله محال) كما أن انفكاك الجوهر
عن العرض محال (قوله مخلوقا لله) عند الامام (قوله على تحقق الزوم)
اشارة إلى أن الامام لم يخالف أصل أئمة الاشعرى أعني كونه تعالى
فاعلا مختاراً كما زعمه صاحب المواقف (قوله بين بعض الخ) كزوم المحل
للعرض والجواهر الفردة للجسم

(قوله بمعنى انفكاك الخ) أي يمنع أن يفارقهما وان وجد بدونهما
فالانفكاك بمعنى المفارقة كما قاله عبد الحكيم فلا حاجة الى جعل
المعنى على القلب لدفع ما يقال إن المقصود أن العلمين لا يوجدان
بدون العلم بالنتيجة لا العكس المستفاد من العبارة (قوله وان كان
كل) اشارة الى ان الامام لم يخالف الشيخ الاشعرى في كون الممكنات
مستندة اليه تعالى ابتداء كما زعمه السيد قدس سره وصاحب
المواقف * اذ لم يقل بلزوم بعض عن بعض حتى يستلزم ذلك بل بلزومه
له وذلك صادق بان يكونا معلولى علة واحدة هي تعلق الارادة بهما
معا فلا يكون أحدهما متقدما بالذات على الآخر حتى يثبت التوقف
فقوله من غير واسطة أي مطلقا لا العبد ولا العلمين السابقين بقرينة
أن النكرة في سياق النفي للعموم (قوله بناء) أي استحالة الانفكاك
بناء (قوله وبعض آخر) أي كما بين العرض والمحل ^{ابن القره داغي}

اشارة الى ان الامام
الاشعرى أصله من
العلماء فادركه فنتج
منه هذا الموقف
بمعنى
بمعنى أن الامام
أصله من العلم
فادركه فنتج
منه هذا الموقف
بمعنى

بجوابه انه حين الرفع
يتمتع بالمقدسات
اللا ان يتناول الدليل
ايضا مقدسات
الدليل اثبات المقدسات
(٤٨)

(ط) رحمه الله تعالى

ذلك المصنف الجليل
المؤلف المجلد ماث البعيد
يدخل المجلد ماث البعيد
لما لا ينفصل كما به مع

ولا يلزم أن يجب على الله شيء لعدم وجوب خلق العالمين السابقين عليه تعالى وإن المقدمة قضية حقيقية أو حكما تتوقف عليها صحة الدليل

(قوله ولا يلزم) أى من مذهب الامام (قوله السابقين) أى ان لم
 يكونا مكتسبين بالنظر تأمل (قوله قضية) لم يقل ما يتوقف الخ لثلا
 يرد الموضوعات والمحمولات ويحتاج الى دفعه بأن المراد بالتوقف ما
 هو بلا واسطة تأمل

لا تويحتاج الى دفعه بأن المراد بالتوقف ما
عليها خبري

(قوله ولا يلزم) إشارة الى أن الامام لم يخالف الشيخ الأشعري في كونه تعالى قادراً مختاراً كما زعمه صاحب المواقف (قوله لعدم) قد يقال قضيته أن معنى اختياره تعالى أنه يصح منه إيجاد العلم بالنتيجة بإيجاد ما يستلزمه وتركه بتركه لا أنه يصح منه إيجاد الملزوم دون اللازم وهذا انما يتم اذا لم يعتبر في اختياره تعالى صحة الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور في ذاته ثم إنه أشار بقوله لعدم الخ الى المقدمة الرافعة وبقوله ولا يلزم الخ الى النتيجة. والشرطية وهي لو وجب على الله تعالى شيء لوجب خلق العالمين السابقين مطوية (قوله وجوب) أي سواء كانا مكتسبين أولاً لان الامام لا يقول بوجوب شيء عليه ولا عنه (قوله قضية) عدل عن قولهم ما يتوقف الخ الا خصر من هذا لئلا يتجه أنه ان أريد التوقف بالذات انتقض التعريف جمعا بالمقدمات البعيدة للدليل أو أعم منه فيهما بالواسطة انتقض معنا بالמושوعات والمحمولات ويحتاج الى اختيار الشق الأول وجعل تلك المقدمات مقدمات لدليل مقدمات الدليل (قوله تتوقف عليها الخ) أي لا يوجد الدليل الصحيح الا بعد وجودها وليس المراد بالتوقف المعنى الاعم وهو كون الشيء بحالة لا يوجد الا مع آخر أو بعده لئلا ينتقض تعريف المقدمة بالنتيجة تدبر (قوله صحة الدليل) كان الاضافة هنا وفيما سبق لمبدء الصفة الى الموصوف أو مبدء

المفعول
لمبايريد
خلال
الديني

مقدمات لدليل مقدمات الدليل

فهذا التعريف صادق على مثل الصغرى لأنها جزء الدليل وصحته
تتوقف على جزئه . وعلى مثل إيجاب الصغرى وكلية الكبرى
وغيرها من الشرائط التي بينها أهل المعقول فإن كلا منهما قضية

(قوله مثل الصغرى) من الكبرى والمقدمة الشرطية والاستثنائية

(قوله جزء الدليل) كونها جزء دليل المنطقين ظاهر بخلاف كونها جزء

دلیل الاصولیین ولو باعتبار قسم المركب تأمل (قوله علی جزءه) قد

يقال إن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لاصحته * ويدوم بأن المراد

بالصحة هو الاستنزام المعتبر في مفهوم
 (قوله من الشرايط) ولا يشترط فيه توقفها بريد الحرف

من اختلاف المقدمتين في الشكل التالي وتكون الشرطية لزومية وعنادية

الاصول المار فر قوله ومما يحب أن يقدم * وأقول انه عائد الى

قوله وغيره أو قوله ومثل الحجاب الصغرى فيكون التقريب أيضا من

المقدمة وقضية كمية * وما ذكره القائل من أن التقريب ليس شرطاً

للدليل ولا شرطاً فلا يتوقف عليه صحة الدليل فلا يكون مقدمة بل

هو أمر يترتب على الدليل بعد استكمال الشرائط والاركان ولذا غير

المشبه به إلى المشبه فلا يرد أن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لا صحة

* ثم إن قوله وصحته الخ إشارة إلى الكبرى الأولى والكبرى الثانية وهو

الموقوف عليه لصحة الدلائل مقدمة مطوية (قوله مثل الصعري) كان

بأثي الصغرى بالفعل لانها المشروطة بالايجاب ولذا آتى فيه بالظاهـ

موضع المضمرة (قوله جزء الدليل) كونها جزء دليل الاصوليين باعتبارها

(١) يأتي المكتوب عليه بعد اقضى وضعه هنا نظام الطبع

(٤ - رسالة الاداب)

حكمًا بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبراه كلية * ومنه التقريب
وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

الاسلوب قد فوع بان من شرائط الدليل أن يكون الاوسط مؤلفا من
طرفي المطلوب وما يستلزمهما ويدل على ما ذكرنا تمثيل المصنف فيما يأتي
للمنع على المقدمة المعينة بقوله أو تقريره ممنوع (قوله يستلزم)
لا يقال ان الشيء انما يكون دليلا اذا استلزم المطلوب لاننا نقول الماخوذ
في مفهوم الدليل هو استلزامه للقضية ولا يلزم أن تكون تلك القضية
عين مطلوب المستدل بل قد تكون مباينة له أو مساوية أو أعم أو أخص
مطلقا أو من وجه * وانما يخرج عن كونه دليلا اذا لم يستلزم قضية
أصلا حينئذ يقال لا دليل أولا يتم الدليل (قوله يستلزم) أي العلم به
قسم المركب ظاهر لانه عبارة عن مجموع الصغرى والكبرى بدون
ملاحظه الهيئة بخلاف المفرد (قوله بان يقال) الاولى أن يقول في قوة
صغرى الخ (قوله ومنه) أي مما يجب أن يقدم ولا ينافي هذا تمثيل المصنف
للمنع الحقيقي بقوله أو تقريره ممنوع لجواز كونه قضية حكمية وكونه مما
يجب الخ الا انه لما لم يكن من الشرائط التي بينها أهل المعقول صراحة
عده مقدمة مستقلة ولم يكتبف باندراجها تحت المقدمة وللاثناء الى ذلك
غير الاسلوب ولم يقل وان التقريب (قوله سوق الدليل) أي
مسوقيته فلا يتجه ان التقريب صفة الدليل والسوق صفة المعلن فلا
يصح الحمل مواطاة فليس التأويل لتصحيح نسبة الاستلزام الذي هو
صفة الدليل الى السوق لانه لا يخرج عن المساحة اذ كون الدليل مسوقا
لا يستلزم (قوله يستلزم) أي بالذات أو بواسطة الملزوم المساوي للدعوى
أو الاخص * وكان الاخير غير معتبر عند عبد الحكيم ولذا قال بعدم تمامية
التقريب فيما كان ما يستلزمه الدليل اخص من الدعوى الا انه تحكم

وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب
الاسلوب قد فوع بان من شرائط الدليل أن يكون الاوسط مؤلفا من
طرفي المطلوب وما يستلزمهما ويدل على ما ذكرنا تمثيل المصنف فيما يأتي
للمنع على المقدمة المعينة بقوله أو تقريره ممنوع (قوله يستلزم)
لا يقال ان الشيء انما يكون دليلا اذا استلزم المطلوب لاننا نقول الماخوذ
في مفهوم الدليل هو استلزامه للقضية ولا يلزم أن تكون تلك القضية
عين مطلوب المستدل بل قد تكون مباينة له أو مساوية أو أعم أو أخص
مطلقا أو من وجه * وانما يخرج عن كونه دليلا اذا لم يستلزم قضية
أصلا حينئذ يقال لا دليل أولا يتم الدليل (قوله يستلزم) أي العلم به
قسم المركب ظاهر لانه عبارة عن مجموع الصغرى والكبرى بدون
ملاحظه الهيئة بخلاف المفرد (قوله بان يقال) الاولى أن يقول في قوة
صغرى الخ (قوله ومنه) أي مما يجب أن يقدم ولا ينافي هذا تمثيل المصنف
للمنع الحقيقي بقوله أو تقريره ممنوع لجواز كونه قضية حكمية وكونه مما
يجب الخ الا انه لما لم يكن من الشرائط التي بينها أهل المعقول صراحة
عده مقدمة مستقلة ولم يكتبف باندراجها تحت المقدمة وللاثناء الى ذلك
غير الاسلوب ولم يقل وان التقريب (قوله سوق الدليل) أي
مسوقيته فلا يتجه ان التقريب صفة الدليل والسوق صفة المعلن فلا
يصح الحمل مواطاة فليس التأويل لتصحيح نسبة الاستلزام الذي هو
صفة الدليل الى السوق لانه لا يخرج عن المساحة اذ كون الدليل مسوقا
لا يستلزم (قوله يستلزم) أي بالذات أو بواسطة الملزوم المساوي للدعوى
أو الاخص * وكان الاخير غير معتبر عند عبد الحكيم ولذا قال بعدم تمامية
التقريب فيما كان ما يستلزمه الدليل اخص من الدعوى الا انه تحكم

ومن المعلوم
ان التقريب
ليس شرطاً
ولا شرطاً بل
هو شرطاً بل
هو شرطاً بل

(٥٠)

علم الدليل بعد
شرائطه

والا لكان كما
لا يخفى أي وما

موجب ان
يطلب

والا لكان كما
لا يخفى أي وما

هذه النتيجة هي
 من قوله من المتكلم
 اني بغير هذا
 فانا هذا الانسان
 اني بغير هذا
 اني بغير هذا
 (٥٢)

فلا تقرب له كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ماهو
 كذلك حيوان او لانه مفرق للبصر وكل ماهو مفرق للبصر
 ابيض فهذا ابيض * ثم اعلم انك اذا قلت بكلام تام فاما ان تكون
 للمباين اما لبعده صدوره من المستدل او لظهور حكمه (قوله فلا تقرب)
 أي فلا يتم التقريب بقريضة قوله والتقريب انما يتم * قال عبد الحكيم
 الدائع ان يقال فلا يتم التقريب لكون منصب السائل الدخول والاعتراض
 لا النفي والاول لا يستلزم الثاني (قوله بكلام) ملحق خبري اما بحسب
 الظاهر فقط كما اذا كنت أحد الاخيرين فان التعريف والاقسام محمول
 بحسب الظاهر على المعرف والمقسم وان كان التعريف والتقسيم تصويرين
 حقيقة او بحسب الحقيقة أيضا كما اذا كنت أحد الاولين كقولك قال
 فلان كذا وقولك العالم حادث فلا ينتقض الحصة انما اذا قلت اضرب
 زيدا مثلا (قوله ان تكون) ذكر ان هنا وفي قوله الا اني فاما ان يشتغل
 لاحدهما * وتوهم بعض ان الدليل حينئذ يكون أخص من الدعوى وهو
 فاسد (قوله فلا تقرب) قال عبد الحكيم لما كان منصب السائل الدخول
 اشتهر في عباراتهم فلا يتم التقريب دونه فلا تقرب إذ ورود الاعتراض
 لا يستلزم النفي * وفيه انه إن أراد انه لا يستلزمه هنا فممنوع لان
 الاعتراض انما يصح إذا لم يكن مما صدقات التعريف فينتفي التقريب * أو
 في موضع آخر فسلم وغير مفيد فالتحقيق ما قاله عصام من ان نفي تمام
 التقريب عبارة عن نفيه هذا * ولم يقل فلا يتم التقريب رداً على من زعم
 اختصاص نفي التقريب بمنتهج المباين ونفي تمامه بما ينتج الاعم مطلقاً أو
 من وجه (قوله بكلام) أي خبري حقيقة بأن تكون أحد الاولين أو
 ظاهراً فقط بأن تكون أحد الاخيرين (قوله فاما ان الخ) أي من

هذا في
 في الثاني
 فاما الاربع
 على كونه
 بالادامه
 على ادعاء
 او مقصداً
 الفاعل

﴿فصل﴾ ان كنت مدعيا فاما ان تشتغل بالاستدلال عليها اولم
تشتغل * فان لم تشتغل بالاستدلال فهناك للسائل ثلاثة مناصب
﴿الاول﴾ طلب الدليل عليها بان يقول هذه غير مسامة

الصحة يحصل بمراجعتها بنفسه الى المنقول عنه (قوله الصحة) أى بيانها
أو التصحيح فلا يتجه ان الصحة صفة النقل لا الناقل فكيف يطلب
منه (قوله فيه) لم يقل له لئلا يحتاج الى حمل الكلام على المعنوى أو
ضمير عليه بطريق الاستخدام أو حملة على حذف المضاف لان المدعى
يكون معنى الكلام لا اللفظ (قوله من قيود) حقيقة أوحكاما فيشمل
دعوى نحو التقريب (قوله أو معرفا) المقابلة بين هذين وبين المدعى
اعتبارية لانهما مدعيان لدعوى ضمنية وكذا بين الناقل والمدعى
فالتقسيم اعتبارى (قوله أولم) الاولى أولا (قوله فان الخ) نشر
معكوس والاخصر به بدل بالاستدلال (قوله طلب الدليل) من إقامة

فلا يلقى به الماء خذوه
أصلك ثم سركاه
منه اليك على دين
الكنيل فلا وجه
الحماطة الا فلتا سرتيها
ومن القوم فاعلمهم الله

(Handwritten Arabic notes at the bottom of the page)

٣١
 قُبضَ النَّمِ
 اَوْ يَارِضَ
 عَبْدُ الْقَادِرِ

فم السائل
طلب البين
للاصحة

علم ان المقيد فرع
اصحها ان لا يشترط
الاول في المقيد فالقيد خارج
عن المقيد لا يدخل على المقيد فلفظها والاول
منع المدعى المقوى
الدليل لا يمنع
المدعى نفسه

والدليل على المنع
الدليل على قلة
استعملت في طلب
الدليل على المدعى
لا يثبت على المدعى
اللفظ في غير ما
ومنع له

او مطلوبة البيان او ممنوعة مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع
فيه مجازي ولذا اشتهر بينهم انه منع مجازي

المطلق لقوله يقول بل لقوله طلب الدليل لا لقوله ممنوعة اذ يلزم أن
يكون من المقول (قوله مجازي) من قبيل اطلاق اسم المقيد على المطلق
او من قبيل الاستعارة بتشبيه طلب الدليل على الدعوى بطلبه على
المقدمة واستعمال اللفظ الموضوع للثاني في الاول * وقيل من اطلاق
اسم الكل أعني طلب الدليل على المقدمة على الجزء أعني طلب الدليل
وهو مبني على ان القيد مدلول تضمني للدال على المقيد مع انهم
الحد مقام المحدود أي الاول المنع المجازي وهو طلب الخ (قوله أو) كلمة
أو للتخيير في التعبير لا المعبر لعدم تعدده (قوله مجردا الخ) ان كان
كل منهما اسم فاعل فان كان الاول من جرد بمعنى مجرد كعدم بمعنى
تقدم والثاني المطاوعة فحالان من قوله هذه ممنوعة لكونه مؤولا بهذا
الكلام مفعولا ليقول والا فمن فاعل يقول وان كان اسم مفعول فمن
مفعوله * وجعله حينئذ صفة المفعول المطلق ليقول أو لقوله طلب الدليل
يتجه عليه مع كونهما أبعد مما ذكرنا ان الاول يستلزم الحذف بلا حاجة
والثاني يستلزم الفصل بين أجزاء التعريف وان الاولى حينئذ ان يقدمهما
على قوله بأن يقول (قوله لفظ المنع) قد يطلق مجازا على طلب البيان
فيعم منع النقل والدعوى وغيرها ويشمل البيان تصحيح النقل بنحو
احضار الكتاب وكذا على مطلق الدخل في مقابلة الدليل فيشمل النقض
والمعارضة (قوله مجازي) من قبيل اطلاق اسم المقيد على المقيد حيث
أطلق المنع الذي هو طلب الدليل على المقدمة على طلبه على الدعوى لا على
المطلق كما قيل فيكون من قبيل استعمال الخبر في معنى الانشاء * وقيل
من قبيل اطلاق اسم الكل أعني طلب الدليل على المقدمة على الجزء

علم ان المقيد فرع
اصحها ان لا يشترط
الاول في المقيد فالقيد خارج
عن المقيد لا يدخل على المقيد فلفظها والاول
منع المدعى المقوى
الدليل لا يمنع
المدعى نفسه
علم ان المقيد فرع
اصحها ان لا يشترط
الاول في المقيد فالقيد خارج
عن المقيد لا يدخل على المقيد فلفظها والاول
منع المدعى المقوى
الدليل لا يمنع
المدعى نفسه

ما نفعه عندنا
بني ليرد عليه
نحو المدعى
الاسود فلفظها
لذلك القائل وال
فانضمنا للدال
على المقيد فادركه
الغيب فادركه
بني على لفظ
بني ليرد عليه
نحو المدعى
الاسود فلفظها
لذلك القائل وال
فانضمنا للدال
على المقيد فادركه
الغيب فادركه

ق و ص ي ف النقص بالشيء من قبل أن يكون استعمال النقص من قبل الاستعارة مع أن يكون مابا محض لا متجسداً
٥٦

دخوله في المعرف بالفتح (قوله الشبهى) مشعر بان استعمال النقض فيما هنا استعارة ولا ينافيه جواز كونه مجازا مرسلا بعلاقة الاطلاق والتقييد لما قاله البيانون من أن تقسيم المجاز اليهما اعتبارى (قوله بيان) أى مثلا أو المراد هو البيان بالدليل أو التفتيه فلا ينقض جامعة تعريف النقض بالنقض ببداهة استلزام الفساد (قوله استلزامها) أى أوجريان موضوعها في مادة مع تخلف مجموعها عنه في نحو كل انسان كاتب بالفعل المنقوض بزيد الامى لكنه راجع الى منع كلية الدعوى (قوله من غير تقدير دليل) احتراز عن المعارضة التقديرية * وقد يقال هذا القيد مستدرك لان ابطال الدعوى بالبيان المذكور غير اقامة الدليل

لقد رزقني الله
مصدر الغفران والحق
نفعني من الشيطان
الغفران من الشيطان
وعدم غفرانك
لا ياتي من غير
الاستعداد للظلمة على
صالح لوجهه عند
النظر الى الرب
والاخلاق عندنا
المأخوذ

التقديرية * وهي إقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى بان يفرض
ويقدر دليلا من جانبك عليها * ولفظ النقض والمعارضة مجاز فيهما
* مثال هذه الابحاث ان تقول هذا التصنيف يجب تصديده

الآتي للمعارضة على النقص الشبهى بدون ملاحظة (قوله بأن يفرض
ويقدر الخ) وفيه تأمل (قوله بأن يفرض) الباء لاسببية فيظهر جواز
أن تكون النسبة في التقديرية نسبة الى السبب (قوله يفرض) أى
السائل (قوله ويقدر) والذي أراه ان تقدير الدليل في معارضة
الدعوى الغير المدللة غير لازم كما ان عدم تقديره في نقضها غير لازم *
ويكفى للفرق بينهما كون النقص الشبهى بإبطال الدعوى ببيان استلزام
الفساد وكون المعارضة اقامة الدليل على دعوى مخالفة لدعوى المعلن
(قوله مجاز فيهما) اما مرسل أو استعارة (قوله مثال هذه الخ) فى
كلامه مسامحة والعبارة الخالية عنها مثال هذه الالفاظ منع السائل
حيث جعل قوله ان نقول خبرا لقوله مثال له وهو يظاهرون نفسان المثال قبل الخ لعل الخ

على خلافها* وفيه ان هذا فرق بالعموم والخصوص المطلق لصدق ابطالها على تلك الاقامة بدون العكس وهو يقتضى أن لا تعد للمعارضة منصبا مستقلا فلا بد من اشتراط التقدير فى الثانى وعدمه فى الاول ليتباينا (قوله التقديرية) منسوب الى تقدير الدليل نسبة المشروط الى الشرط او المعلوم الى العلة الناقصة (قوله على خلاف تلك الدعوى) سواء كان نقيضا أو أخص من النقيض* والمراد من الدعوى أعم من الحكمية فيشمل التعريف معارضة المقدمة الغير المدللة (قوله بان يفرض) قال عبد الحكيم اذا كانت الدعوى بديهية تقام بداهة الدعوى مقام الاستدلال ويعارض فظهر ان المعارضة تموقف على الاستدلال حقيقة أو فرضا خلافا لما توهم (قوله أن تقول) أمر تب قولك . أو إضافة المثال

بالحمد ولا تشتغل بالاستدلال عليها فيتوجه عليك ^{منع} الدعوى
 او نقضها او معارضتها * وان اشتغلت بالدلائل عليها فهناك ايضا
 للسائل ثلاثة مناصب **(الاول)** المنع الحقيقي وهو طلب الدليل
 على مقدمة معينة بان يقال صغرى دليلك هذا او كبراه او شرطيته
^{اشارة الى الدليل والبرهان ههنا}

دعواك هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد أو نقضها أو معارضتها
 (قوله فيتوجه عليك ^{منع} مجرداً أو مستنداً بانه غير مأمور به من
 جانب الشرع (قوله أو نقضها) قد يقال نقض هذه الدعوى بدون
 تقدير الدليل الا ^{صغرى} متى متعذر (قوله أو كبراه) ان كان الدليل قياساً

الى هذه إضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق (قوله ولا تشتغل الخ) جملة
 حالية أو عطف على تقول فلا يلزم كونها مقول القول (قوله أو نقضها)
 بان يقال هذه الدعوى مستلزمة لبطلان ما حكم الشرع بصحته * وهو
 وجوب التصدير بالبسمة فلا حاجة الى تقدير الدليل فضلاً عن الدليل
 الا ^{تقدير} كما قيل (قوله بالدليل) أى بآراء الدليل عليها أو بالدليل الكائن
 عليها الخ * والمراد به ما يعم التنبيه أو الكلام من باب الاكتفاء او مبنى
 على الغالب والا فالمقرون بالتنبيه كالمقرون بالدليل فى المناصب الآتية
 (قوله المنع) ويقال له المناقشة والمناقضة والنقض التفصيلي وقدمه
 على النقض لتعلقه بجزء الدليل والنقض متعلق بتمامه والجزء مقدم على
 الكل فكذا متعلقه على متعلق الكل (قوله مقدمة) قيدها بالمعينة
 لان منع غيرها من الوظائف الغير الموجهة لاستلزامه إقامة الدليل على
 كل من مقدمات الدليل وهى تطويل بلا فائدة (قوله صغرى دليلك)
 وقد يمنعان معاً يقال لانسلم الصغرى ولو سلم فالكبرى ممنوعة وفائدة
 لو سلم هى الاشارة الى مكان الجواب عن المنع الاول أو الى أن اثبات

هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب

بأن يقال هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان يقال ان هذا هو المطلوب في هذا الباب

مقدمة بالمتعلقة
 كذا في المتن
 كذا في المتن

أو مقدمته الواضحة أو الرافعة أو تقريبه ممنوعة وذلك إما مجرد
أو مع السند وهو في المشهور على ثلاثة أنحاء (الاول) لم لا يجوز
ان يكون كذلك (الثاني)

اقترانياً (قوله أو الرافعة) ان كان استثنائياً (قوله ممنوعة) أو
أيجاب صغره أو كناية كبراه أو لزومية الشرطية أو غير ذلك ^{المنع} ^{المنع} ^{المنع}
أحدهما لا ينفع المعلن لكون الأخرى ممنوعة (قوله الواضحة) قال
الصبان المقدمة الواضحة والرافعة صغرى والشرطية كبرى فالصغرى
والكبرى يعم القياس الاقترائى والاستثنائى خلافا لما توهم ويؤيد قوله
انه لو قدمت الواضحة في المستقيم كما هو حقها يصير اقترانياً من الشكل
الاول كما انه لو قدمت الرافعة في غير المستقيم يصير اقترانياً من الشكل
الثاني كذا قيل وفيه ان القياس المؤلف من جملة ومتصلة مشروط
بكون الاوسط جزءاً تاماً من الجملة ناقصاً منها فيمتنع عند التقديم
المذكور كونه اقترانياً فتدبر (قوله أو تقريبه الخ) أو حسنه ممنوع
مستنداً باشماله على الاستدراك فتدبر السائل هذا مستدرك أو الاولى
كذا منع لمقدمة حكمية ادعاه المعلن ضمناً * ويمكن القول بانه من
قبيل تعيين الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة (قوله إما مجرد) أى
عار عن السند فلا يقتضى سبق وجوده (قوله وهو) فى الضمير
استخدام لان المراد به أعم من سند المنع الحقيقي والمجازى وبالظاهر
سند الاول * ولا يبعد ارتكابه فى ذلك بجعله اشارة إلى المنع مطلقاً
ان قيل بجريانه فى اسم الاشارة (قوله فى المشهور) احتراز عما يذكرة
بقوله الاكتى لكن قد الخ (قوله الثانى) هذا يكون فى الحل وهو
المنع مع تعيين موضع الغلط وبيان أن الدعوى مبنية على اشتباه أمر
باخر والمقصود به بالذات بيان الغلط وذكرة منشئه وبالتبع طلب الدليل

الاول سبب لا انتفاء الثاني وهو كذا وهو ممنوع (الثالث) كيف والامر
كذا لكن قديذ كر السند في صورة الدليل تفهم باعلى قوته والسند

انما يلزم هذا لو كان كذا وهو ممنوع (الثالث) كيف والامر
كذا لكن قديذ كر السند في صورة الدليل تفهم باعلى قوته والسند
(قوله انما يلزم) ويخص المنع حينئذ باسم الحل (قوله لو كان كذا) أقول
كلمة لو في هذه الصيغة دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لا انتفاء الثاني وهذا هو الشائع لا استدلالية حتى يتجه
ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي * مع ان قوله وهو ممنوع رفع المقدم
حقيقة فان الكلام في قوة أن يقال انما يسلم هذا لو سلم انه كذا وهو
غير مسلم * بلى ان قوله انما يلزم انما يصح اذا كان الممنوع لزومية أو
ضرورية مع ان الممنوع قد يكون غيرها فينبغي أن يقول انما يتم
أو نحوه (قوله لكن) بيان لفائدة قوله في المشهور (قوله على
قوته) ولا يبعد حينئذ أن يكون للسائل تلك المناصب الثلاثة
(قوله انما يلزم) الاشمل الاولى انما يصح (قوله لو كان) أقول كلمة
لو هنا استدلالية دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لا انتفاء الثاني * ولا ينافي هذا ما قالوا من أن رفع المقدم
لا ينتج رفع التالي لانه مخصوص بما إذا كانت الملازمة عامة كما قاله الشيخ
وهي هنا مساوية كما يشعر به كلمة انما فالقول بانها لو كانت استدلالية
لا تجه ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي من دفع (قوله وهو ممنوع) *
هذا منع للمقدم في قوة المقدمة الرافعة لا للتالي فلا يرد أن في عد هذا
المجموع سندا مساححة لانه منع مع السند (قوله لكن قديذ كر السند الخ)
كما يذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده حينئذ للمعلل
الصائر سائلا المناصب الثلاثة كما هو الظاهر (قوله والسند) أقام
المظهر مقام المضمحل لئلا يتوهم عود الضمير الى السند المذكور

الاول سبب لا انتفاء الثاني وهو كذا وهو ممنوع (الثالث) كيف والامر
كذا لكن قديذ كر السند في صورة الدليل تفهم باعلى قوته والسند
(قوله انما يلزم) ويخص المنع حينئذ باسم الحل (قوله لو كان كذا) أقول
كلمة لو في هذه الصيغة دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لا انتفاء الثاني وهذا هو الشائع لا استدلالية حتى يتجه
ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي * مع ان قوله وهو ممنوع رفع المقدم
حقيقة فان الكلام في قوة أن يقال انما يسلم هذا لو سلم انه كذا وهو
غير مسلم * بلى ان قوله انما يلزم انما يصح اذا كان الممنوع لزومية أو
ضرورية مع ان الممنوع قد يكون غيرها فينبغي أن يقول انما يتم
أو نحوه (قوله لكن) بيان لفائدة قوله في المشهور (قوله على
قوته) ولا يبعد حينئذ أن يكون للسائل تلك المناصب الثلاثة
(قوله انما يلزم) الاشمل الاولى انما يصح (قوله لو كان) أقول كلمة
لو هنا استدلالية دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لا انتفاء الثاني * ولا ينافي هذا ما قالوا من أن رفع المقدم
لا ينتج رفع التالي لانه مخصوص بما إذا كانت الملازمة عامة كما قاله الشيخ
وهي هنا مساوية كما يشعر به كلمة انما فالقول بانها لو كانت استدلالية
لا تجه ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي من دفع (قوله وهو ممنوع) *
هذا منع للمقدم في قوة المقدمة الرافعة لا للتالي فلا يرد أن في عد هذا
المجموع سندا مساححة لانه منع مع السند (قوله لكن قديذ كر السند الخ)
كما يذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده حينئذ للمعلل
الصائر سائلا المناصب الثلاثة كما هو الظاهر (قوله والسند) أقام
المظهر مقام المضمحل لئلا يتوهم عود الضمير الى السند المذكور

المقدمة المتنوعة واما اخص منه مطلقا واما اعم منه مطلقا او من
وجه كما اذا قيل هذا الشيء لا ناطق لانه لا انسان وكل لا انسان
لا ناطق فمنع السائل صغراه فان استند بانه كاتب فالسند مساو
او بانه رومي فالسند اخص او بانه حيوان فاعم مطلقا. او بانه ابيض
فاعم من وجه

لا انسانيات اور طبيعيات
صوبہ صوبہ

وهو النع فتبين
 كاستعماله في ما مضى له دليل
 عليه الدليل على ما مضى من فضيلة
 الكلاسيك في رفع قول
 جواريل فتبين
 لغوته في الجار
 انما هو في الاستناد
 كونه في غير
 وضع له اد
 حذف خبري

اذ باطالهما يبطل نقيض المقدمة الممنوعة فيثبت عينها * وأما منع
 المدعى المدلل فراجع

(قوله اذ باطالهما) دليل للجزء الايجابي من الحصر وأما دليل الجزء
 السلبي فهو ما ذكرناه في الحاشية (قوله المدلل) سواء كان بلفظ المنع
 أو طلب الدليل أو عدم التسليم * ثم إن رجوع ذلك الى الدليل بطريق
 المجاز لا ينافي كون الراجع حقيقة بل يحققه فلا ينافي هذا ما سبق
 من أن استعمال طلب البيان وعدم التسليم في المدعى لا يجوز فيه وان
 المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً ليشمل المقدمة

(قوله باطالهما) بخلاف ابطال السند الاخص مطلقاً أو من وجه لان
 رفعه لا يستلزم رفع الاعم والالم يتحقق مادة افتراقه عن الاخص على
 أنه لو كان أعم من وجه من النقيض ومطلقاً من العين كالاستناد في مثال
 المتن باللازمجي لكان ابطاله مضرأ بالمعلل لان رفع الخاص يوجب رفع
 العام وبهذا يتم دليل الحصر * الثاني بجزئية الايجابي والسلبي ليكن
 بالنظر الى القيد (قوله يبطل) معلوم أو مجهول مجرد أو مزيد فقوله
 نقيض بالرفع أو النصب وكذا فيثبت (قوله فيثبت) لئلا يلزم رفع
 النقيضين « هذا » وقضيته ان كل ما يبطل نقيض الممنوع يثبت عينه وهي
 كذلك * ومنه يعلم امتناع كون السند أعم مطلقاً من العين والنقيض
 كما مر (قوله وأما منع الخ) أي لا يصح منعه لان المنع طلب الدليل
 فلو منع لزم طلب تحصيل الحاصل وهو باطل إلا أن يراد به منع شيء
 من مقدمات دليله فيكون مجازاً في النسبة أو يراد بالمدعى المقدمة
 بعلاقة اللزوم أو يقال بحذف المضاف اليه (قوله فراجع الخ) أقول
 منع رجوعه الى الدليل مجازاً أن المنع هنا بمعناه الحقيقي أسند الى
 المدعى مجازاً بمعنى ان مقدمة دليله ممنوعة فيكون المجاز في الاستناد

الى دليله مجازا . ولا تمنع المقدمة البديهية الجلية ولا المقدمة المعلومة
بالعلم المناسب للمطلوب ^ط ولا المقدمة

المدالة (قوله الى دليله) أى الى مقدمة معينة من دليله (قوله مجازا)
 أى عقليا أو حذفيا ولا يتصور المجاز اللغوى فى المدعى المدلل اذ
 لا معنى لطلب الدليل بعد كونه مدالا إلا إذا أريد طلب الدليل لمقدمة
 دليله وهو معنى المجازين الاولين * ولو كان المنع فيه مجازا لغويا لما
 رجع الى الدليل (قوله البديهية) لا النظرية (قوله الجلمية) لا الخفية
 (قوله المناسب للعطوب) بأن كان يقينيا والمقدمة معلومة بعلم يقينى
 أو ظنيا والمقدمة معلومة بعلم ظنى أو يقينى فان المقدمة اليقينية

لا في الطرف كما في منع المدعى الغير المدلل * ومثله طلب البيان وعدم التسليم . ولا ينافيه مامر من أن استعمالها في المدعى لا تجوز فيه لان المنع هناك هو المجاز اللغوي والمثبت هنا عقلي (قوله الى دليله) أى الى مقدمة معينة منه فلا يرد ان هذا منافي لما سبق لانه يدل على ان المنع طلب الدليل على الدليل (قوله مجازا) منفعول مطلق مجازى للرجوع أو حال من فاعل الراجع والثاني أنسب (قوله ولا تمنع) معلوم أو مجهول وعليهما نفي أو نهي « هذا » ومثل المنع النقص والمعارضة * ويمكن حمل المنع على مطلق الاعتراض الموجه لكن لا يناسب المقام (قوله البديهية) أى عند السائل وكذا لا تمنع المقدمة المسلمة عنده لان التسليم يدل على العلم بها والمنع يدل على عدم علمه فيتناقضان * وقد يقال بجواز منعه نظراً الى تفاوت الانفس بحسب الاوقات في الادراكات وهو بعيد « هذا » ومثل المقدمة الدعوى البديهية أو المسلمة (قوله المناسب) كأن المراد بالمناسب عدم كونه أخس سواء كان مساوياً أو أشرف فلا يرد

ونحو ذلك بأن يقول هذا الدليل جار في مادة كذا مع تخلف حكم
 المدعى عنه فيه أو مستلزم لفساد كذا * وكل دليل شأنه هذا فاسد
 فهذا الدليل فاسد * ولا مجال

(قوله ونحو ذلك) كاجتماع الضدين ومصادمة البديهة وسلب الشيء
 عن نفسه وترجيح بلا مرجح وتحقيق الاخص والمزوم بدون الاعم
 واللازم ومساواة الكل والزايد للجزء والناقض (قوله ولا مجال) شروع
 في بيان بعض مناصب المدعى بالنسبة الى المنصب الثاني للسائل * لكن

العدول أو عنه وعن المعدوم فهما بمعنى السلب (قوله جار في مادة كذا)
 أى بعينه بان لا يتغير الدليل الا باعتبار الاصغر في القياس الاقتراني
 والجزء المتكرر في القياس الاستثنائي (قوله تخلف) أى تخلفا فاسدا
 بقرينة قوله المار آخر فاندفع القول بان « قوله ولا مجال الخ » انما يتم بالنسبة
 الى التخلف على القول بانه قادح ولو مع تحقيق المانع وانتفاء الشرط لان
 الكلام في التخلف الفاسد لاى أمر كان فلو منع الفساد حينئذ لانتج
 على القضية الضمنية المستفادة من الصغرى فليفهم (قوله حكم
 المدعى) ان كان اسم مفعول فالمنع مع تخلف الحكم الذى هو جزء
 المدعى فى ذلك الدليل عن تلك المادة والتذكير لكونه عبارة عن
 الاصغر * ولا يبعد رجوع الضمير الاول الى الدليل والثانى الى المادة *
 أو اسم فاعل فقوله فيه صفة الحكم وضميره للدليل وضمير عنه للمادة
 (قوله ولا مجال) قد يقال لو قال الناقض فى صورة استلزام الدور أو
 التسلسل هذا الدليل مستلزم للدور أو التسلسل وكل دليل شأنه هذا
 فاسد لكان لمنع الكبرى مجال بناء على جواز الدور المعنى والتسلسل
 فى الامور الاعتبارية * وفيه ان الصغرى حينئذ فى قوة هذا الدليل
 مستلزم لفساد كذا فالمنع المذكور للفساد المأخوذ فيها على ان مراد

لمنع كبرى هذا النقض بل يمنع الجريان أو الاستلزام تارة والتخلف
^{أبوه الصغرى}

إنما يتم بالنسبة الى صورة التخلف الاعلى رأى من قال بان التخلف قاذح
 ولومع إنتفاء الشرط أو تحقق المانع * وأما على رأى من قال بان التخلف
 مع ذلك غير قاذح فلمنع الكبرى بالنسبة الى تلك الصورة مجال كما هو
 واضح (قوله لمنع كبرى) لو قال الناقض في صورة إستلزام الدليل
 للدور أو التسلسل هذا الدليل مستلزم للدور أو التسلسل وكل دليل
 هذا شأنه فاسد لكان لمنع الكبرى مجال بناء على أن الدور المعنى
 والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمجالين نظير ما يأتي في فصل
 المعروف فتأمل (قوله الجريان الخ) هما قضيتان حقيقيتان لانهما صغرى

المصنف انه لا مجال له اذا صرح في الصغرى بالفساد كما أشار اليه بقوله
 هذا النقض فلا تغفل (قوله لمنع كبرى الخ) لكون صحتها متفقاً عليها
 بينهما بل هي بديهية بعد تسليم الصغرى المدعى فيها فساد اللازم لان
 المستلزم للفساد فاسد ضرورة * واما قبله فحق السائل الذي كان مدعياً
 منع الفساد أو التخلف الذي هو قضية حكمية لا الكبرى وان اتحد
 في المآل فتدبر (قوله بل يمنع) أي بل يمنع الصغرى بمنع الخ (قوله
 والتخلف) أي باعتبار نفسه أو فساد فيشمل ما اذا منع فساد مستندا
 بوجود المانع أو انتفاء الشرط على القول بعدم فساد حينئذ (قوله
 ينقض) أي بجريانه في مادة لم تنصف بحكم المدعى بعد اجراء المعلل
 خلاصته فيه الواقع بعد نقضه بتخلف العكس فالباء بمعنى بعد وصلة
 النقض محذوفة * ومثاله حينئذ قول السائل بعد استدلال المعلل على
 اثبات وجود الاداء لصلاة الخوف بانها صلاة واجبة القضاء وكل
 صلاة كذلك واجبة الاداء * واجراء خلاصته بالغاء خصوص الصلوات
 لدفع نقضه بان الحج واجب الاداء كالتقضاء إن صوم الحائض واجب

اشارة الى انه لم ينع
 انما في الجريان الخ
 المذكور لا دعاء انها
 كبرى
 دعي
 كذا
 اراد
 سوف
 الدليل
 في صورة
 الاستلزام
 كما
 خلاف ما
 بدل الصغرى
 عدا كونه الخ
 قاله
 بدليله
 منع
 في
 دلالة
 حاشية
 الخلف قاذح
 ولومع
 الخ
 كفى
 والاضغاث
 كما ذكره
 بعد ذلك
 أي من قال
 الخ

الضمير في فيها عائد الى قسم من المعارضة هو ما يكون الغرض فيه التساقط بطريق الاستخدام لا مطلقا وان ملاحظة معنى الاسم غير معتبرة في التسمية * (قوله لم يتعارض) لكن يعارض القوى الضعيف ويسقطه فلا يرد ما يقال إن عدم معارضته وإسقاط القوى له مع ثبوتها للمساوي بعيد (قوله ولا ترجيح) فيمكن أن يعارض دليل واحد أدلة كثيرة وقضيته امتناع معارضته المعارضة وفيها مخالفة لما يأتي الا أن يخص ما هنا بما كان مجموع الأدلة في القوة كدليل واحد وما يأتي بما كان كل منها مساويا له فيها (قوله مادة) والمراد بالمادة هو الحد الاوسط في الاقيسة الاقتراعية والجزء المكرر بعينه نفيا أو اثباتا في الاستثنائية لا القياس بدون الهيئة فلا يرد انه لا يتصور التعارض حين الاتحاد تأمل (قوله أعني شكلا) اشارة الى أن المراد بالصورة غير كيفية الكبرى والا لم يتعارض الدليان (قوله من الشكل الاول) سواء

أَعْلَمُ عَبْدَ اللَّهِ
هَذَا مِلَّةَ اللَّهِ
مُتَّحِمِينَ لِعَلِّ
الْأُولَئِكَ هَذَا
فَقَدْ نَجَّيْنَاكَ مِنَ الشُّكْلِ

والعارضه بالمثل ان تكون
دليل الخصم مثل دليل
المعلل في صورة من
المستقيم
في المصداق ثبات كقولنا
ان كل متغير حادث لا يتغير
وقد اوردنا ماده في قوله
في المصداق ان المتغير
المتغير متغير في المصداق
وقد علمنا ان المتغير
قد علمنا ان المتغير
في المصداق ان المتغير
ان المتغير كذا في المصداق
واما المعارضه لا غير
في المصداق ان المتغير
من المصداق ان المتغير
السعي في المصداق
كما يقال في المصداق
لان كل متغير في المصداق
وكل متغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
فمن ان كل متغير في المصداق
وان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق

أوغیر المستقیم فتسمى المعارضه بالقلب * وان كان عينه في الصورة
فقط فتسمى المعارضه بالمثل وإلا فتسمى المعارضه بالغير *
لما في ذلك من الدليلين صريحين على ان

في الحقيقية وممانعة الجمع (قوله أو غير المستقيم) برفع التالي أي في الازومية
أو برفع المقدم أيضا في الحقيقية وممانعة الخلو (قوله والا) بان كان
غيره مادة وصورة أو غيره صورة فقط (قوله بالقلب) وهي توجد
في المغالطات العامة الورود كان يقال المدعى ثابت لأنه إن لم يكن
ثابتا لكان نقيضه ثابتا * ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الاشياء
ثابتا ينتج إن لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا وينعكس
بعكس النقيض الى إن لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان المدعى
ثابتا * ووجه الغلط أن هناك مقدمة مطوية هي الرافعة لتالي النتيجة

اتحدا ضربا أولا. والظاهر انه يشترط اتحادهما في كونهما اقترايين حملين
أو شرطيين بل اتحادهما في خصوص نوع الشرطي (قوله المعارضه بالقلب)
اللام من الحكاية لا المحكي فلو تركها لكان أولى * هذا ومثاله قول
الاشاعرة رؤية الله أمر نقاه تعالى بقوله (لا تدركه الابصار) وكل أمر نقاه
جائز معارضا لقول المعتزلة رؤية الله أمر نقاه به وكل أمر كذلك غير
جائز * ثم هذه المعارضه في قوة النقض اما بالجريان بان يقال دليلك جار
في نقيض مدعاك مع تخلف الحكم عنه أو باستلزام فساد الجمع بين
النقيضين كان يقال هذا الدليل يقوم على النقيضين ولا شيء من الدليل
الصحيح بقاء عليهما (قوله والا فتسمى الخ) قضيته انه لو كان غيره
صورة فقط لكانت معارضة بالغير * وهي مخالفة لما قاله السيد قدس
سره في بعض كتبه من انه معارضة بالمثل. وقد يقال ما ذكره السيد أنسب
أذ لا فرق بينه وبين المغار في الصورة فقط في جريان وجه - تسمية

والعارضه بالمثل ان تكون
دليل الخصم مثل دليل
المعلل في صورة من
المستقيم
في المصداق ثبات كقولنا
ان كل متغير حادث لا يتغير
وقد اوردنا ماده في قوله
في المصداق ان المتغير
المتغير متغير في المصداق
وقد علمنا ان المتغير
قد علمنا ان المتغير
في المصداق ان المتغير
ان المتغير كذا في المصداق
واما المعارضه لا غير
في المصداق ان المتغير
من المصداق ان المتغير
السعي في المصداق
كما يقال في المصداق
لان كل متغير في المصداق
وكل متغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
فمن ان كل متغير في المصداق
وان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق

والعارضه بالمثل ان تكون
دليل الخصم مثل دليل
المعلل في صورة من
المستقيم
في المصداق ثبات كقولنا
ان كل متغير حادث لا يتغير
وقد اوردنا ماده في قوله
في المصداق ان المتغير
المتغير متغير في المصداق
وقد علمنا ان المتغير
قد علمنا ان المتغير
في المصداق ان المتغير
ان المتغير كذا في المصداق
واما المعارضه لا غير
في المصداق ان المتغير
من المصداق ان المتغير
السعي في المصداق
كما يقال في المصداق
لان كل متغير في المصداق
وكل متغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
بسيط فان المتغير في المصداق
فمن ان كل متغير في المصداق
وان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق
لان كل متغير في المصداق

تقديم ثان للمعاشرة
التحقيقية

وأَيْضاً إن كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى فتسمى معارضة
في المدعى * وإن كانت في مقابلة دليل المقدمة فتسمى معارضة
في المقدمة فلك في مقابلة كل من تلك المناصب مناصب *
أما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقي

إن لم يقل بالانعكاس والواضحة لمقدمة العكس إن قيل به أعني ليس
شيء من الأشياء ثابتاً أي غير المدعى * وعلى التقديرين يتجه منع كليتها
فلا تدل على انتفاء النقيض حتى يلزم ثبوت المدعى فافهم (قوله وأيضاً)
تقسيم ثان للمعارضة إلى قسمين (قوله فإلك) أيها المدعى اللامشتغل
بالاستدلال أو المشتغل به (قوله في مقابلة المنع الحقيقي) بأن كنت

بالمعارضة بالمثل * الا أن يجاب بأنه اعتبرت فيها الماثلة في الصورة فقط لان وجود الشيء معها بالفعل ومع المادة بالامكان (قوله وايضا) ان كانت لم يقل وكل منها ان كانت في مقابلة الخ مع أخصريته وافادته جريان كل قسم من الاتيين في كل قسم من الاقسام المارة لثلا يحتاج الى جعلهما قيدي قسم أو بناء الكلام على عقيدة مجوزي كون القسم أعم من وجهه من المقسم ولثلا يلزم الترجيح بلامرجح في جعلهما مقسما لها دون العكس (قوله معارضة في المدعى) هل يجري هذان القسمان في المعارضة التقديرية بناء على ان الدليل أعم من التقديرى وان الدعوى في تعريفها أعم من الحكمية لتشمل المقدمة أم لا * كلام المصنف ظاهر في الثانى لكن التعميم أنسب (قوله في المقدمة) ظرفية المتعلق بالفتح للمتعلق وكذا قوله في المدعى (قوله في مقابلة المنع) في عدم موافقته للسابق واللاحق حيث لم يقل مقابلة كل من المنع الحقيقى

شأن العاضنة
في المسمى لها صكها
تقدم وأما مثال
المقدمة في
إذا قال المالك
التي تبيع في
الشيء فوضف
لأنه منصوص
في كل ما
فرض

وأيضاً في الم
 في الم
 أما
 إن لم
 شيء
 فلا ت
 تقسي
 بالاس
 بالمعار
 لأن و
 كانت
 كل قس
 جعلهم
 من و
 لها دو
 في المع
 في تعر
 ظاهر في
 بالفتح
 موافقة

منه
وضوء فرض
لانه مخصوص
عليه وكل ما
هو شائي فرض
أما الكبيرة فلا
والصغرى فلا
الثريد مستفاد
من واد العاطفة
فأما الآية الموضوعة
وكل ما يستفاد
من الآية مخصوص
عليه فيقول العا
رضي دل على أنه مخصوص
دل على أنه عندنا
عليه قلنا على أنه
دليل يدل على
ليس كذلك العا
أن كل ما كان العا
طرف وأما وهو
وال على مطلق
الجميع عندنا
النجاة ولا يدل على
الثريد مطلقا
عندهم في الوفاء

أو المجازي فتلاثة ﴿الأول﴾ إثبات الممنوع بدليل يدل عليه
سواء كان الممنوع دعوى غير مدللة أو مقدمة دليل وسواء كان
المنع مجردا أو مع السند *

مشتغلا بالاستدلال واسند المنع الى المقدمة (قوله أو المجازي) بان
كنت لا مشتغلا أو مشتغلا ولكن اسند المنع الى المدعى * ثم ان
كون المناصب ثلاثة في المنع المجازي بالنسبة الى الشق الثاني مما ذكرنا
والا فلا يتصور المنصب الثالث في الشق الاول كما ان كونها كذلك في كل
من المنع الحقيقي والمجازي انما هو اذا كان المنع مقترنا بأحد السندين
الا تبيين والا فلا يتصور المنصب الثاني كما ينبه عليه المصنف بقوله ان
كان المنع مقترنا بأحدهما (قوله سواء كان) في هذا التعميم نشر معكوس
(قوله أو مقدمة دليل) سواء توجه عليها المنع حقيقة أو على المدعى

والمجازي اشعار بأن المراد كون الثلاثة في مقابلة مجموعهما لا كل منهما (قوله أو المجازي)
أو المجازي المتبادر منه كون نفسه مجازيا لا رجوعه فلا يشمل المنع
المجازي هنا ما اذا كنت مستدلا ولكن أسند المنع الى المدعى لان كون
رجوعه الى الدليل مجازا يأتى عن كونه مجازا فهو داخل في الحقيقي ففي
قوله واما مناصبك في مقابلة الخ تغليب للمتنوع على التابع فلهذه النكتة
آخر المجازي (قوله اثبات الممنوع) أى بالذات فلا يردان أبطال
السند الا ترى اثبات الممنوع كما مر فلا يكون منصبا مستقلا لان اثباته
له بواسطة ابطال النقيض (قوله بدليل) أى حقيقة أو حكما فيشمل ما اذا
كان المدعى بديهيا خفيا من غير حاجة الى حذف العاطف والمعطوف بأو
الغير المسموع النظير (قوله يدل عليه) بان ينتج عين الممنوع أو

فيما يجوز

فيما يجوز

فيما يجوز

فيما يجوز

(الثاني) أن تبطل السند المساوي أو الإعم كذلك إن كان المنع
 مقترنا بأحدهما ومثله تحرير المدعى والمقدمة الممنوعتين *
 مجازا اسناديا أو حذفيا (قوله أو الإعم كذلك) أي المذكور وهو
 ما يكون أعم مطلقا من تقيض المقدمة ومن وجه من عينها (قوله ومثله
 تحرير الخ) لا أرى وجهها لعدم جعله منصبا مستقلا حتى يكون المناصب
 أربعة ^{والمجموع} مثل المنصب الثاني دون الأول (قوله الممنوعتين) أي
 أن كان المنع مبنيا على عدم فهم المراد منهما (قوله الممنوعتين) وسيأتي
 مساويه أو اخص منه لتمام التقريب في كل منها (قوله تبطل السند) مستغنى
 عنه بما مر من قوله ولا المعلن الا ابطال الخ الا انه ذكره هنا استيفاء
 بالمنصب معا (قوله أو الإعم) يتجه ان ابطاله يضر بالمعلن لا بطلاله
 بعض ما صدق المقدمة الممنوعة وهو مادة اجتماعها مع السند * نعم
 لو كان المقصود اثبات الممنوع ولو باعتبار بعض ما صدقه لكان
 موجهها (قوله كذلك) أي بدليل ولو صورة يدل عليه (قوله ومثله)
 أي مثل المذكور من المنصبين في عدم الحاجة الى تغيير الدليل بالانتقال
 فلذا لم يؤخره عن الثالث * نعم الانسب ذكره بعد الاول فقط لجريانه
 في جميع صور المنع كالاول بخلاف الثاني * وما قيل إن تحرير أحد
 الأمرين مستلزم لبطلان السند المذكور فممنوع كيف وتحرير أحدهما
 جار في جميع صور المنع بخلاف ابطال السند المذكور * بقي انه لا وجه
 لعدم جعله منصبا مستقلا * وجعل الابطال السابق منصبا مستقلا
 وكون تحرير أحد الأمرين مستلزما لبطلان السند المذكور لو سلم
 لا يصلح وجهه له والا لم يصح جعل ابطاله منصبا مستقلا أيضا لانه
 مستلزم لاثبات الممنوع كما صرح به المصنف فالاولى أن يجعل المناصب
 في مقابلة المنع اثنين ويذكر الثاني وتحرير أحدهما في الاول (قوله
 تحرير المدعى) أي ان كان المنع لعدم فهم أحدهما * ثم المراد بتحريره

الثاني
 مقتربنا با
 مجازا اس
 مايكون
 تحوير الح
 أربعة و
 ان كان ا
 مساويه

الكاف مبدئياً
على ما ذكره
الولي (عليه السلام)
فأشهر المقام
وتجمل أن يكون
للتبعية انتقالاً
كما ينتقل
(٧٨) إبراهيم شرم

﴿الثالث﴾ أن تنتقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن بشرط
عدم العجز عن إتمام الدليل الأول كما انتقل

ورود المنع على التقريب * والجواب بتحريم الكبرى والدعوى
فلعل ما هنا أغلبي (قوله من هذا الدليل) أي الذي منع مقدمة
من مقدماته (قوله كما انتقل) الكاف لتمثيل أن كان ما أتى به نمرود
من قوله أنا أحي وأميت سنداً أخص لمنع مقدمة دليل الأحياء

أعم مما بالواسطة بأن يحزر ما يستلزمه فلا ينافي ماسياً من جواب منع
التقريب بتحريم المدعى أو الكبرى (قوله أن تنتقل) قال عبد الحكيم
دفع المنع بآثبات المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بداهتها وإزالة
خفائها أو بتغيير الدليل وترك تلك المقدمة انتهى * وهل تغييره نفس
الانتقال أم لا * كلامه صريح فيما يأتي في الثاني حيث قال وهذا تغيير للدليل
الاول لا انتقال الخ * هذا والحق أن الانتقال غير جائز لا يهاجمه أن
الدليل الاول كان ساقطاً * على أنه يجب على المدعى جواب شبهة السائل
حين عدم العجز لإزالة التلبس وإظهار الصواب * وما قاله إبراهيم
عليه السلام ليس انتقالاً بل إتمام للدليل الاول كما قاله الامام الرازي
وذلك لأنه لما استدل بالأحياء والامامة اورد عليه الخصم بأنه إن
أردتهما بلا واسطة فذلك لا تجب الى اثباته سبيلاً أو بواسطة حركة
الافلاك فنظيره حاصل للبشر إذا الجماع يفضي الى الولد الحي وشرب السم
الى الموت فاجاب باختيار الشق الثاني واسناد الوسائط الى الله تعالى
انتهى ملخصاً * وهو لا يستلزم القول بالتوليد فتدبر (قوله لكن
بشرط) قد يقال الغرض من المناظرة ظهور الحق بأي دليل كان فيجوز
الانتقال وإن عجز عن إتمام الاول بشرط أن لا يكون لدفع ظهور الخافه

ولا دليل على
الانتقال بل على
الجلب في حاشية
الموقف من حاشية
عدم الانتقال لا سيما

وذلك أن الدليل عليه ما
روى عنه في كتابنا
وحيث نقول أن
الدليل أن ما
مديت مديت بالأمم
(٧٩) (٧٩) (٧٩)

اللعين عند العقلا
أنما هو إعطاء
الروح ومجل الجواد
مكتبا وأطلاقت
المسجون

نبينا وعليه الصلاة
والسلام إنك تعلم
دليل آخر

أبراهيم عليه السلام من غير عجز منه عن دليل الأحياء والامانة الى
دليل إتيان الشمس من المشرق الى المغرب * ولا يجوز لك في
مقابلة المنع مطلقا أن تمنع المنع وما يؤيده * وأما مناصبك في مقابلة
كل من النقض الاجمالي التحقيقي والشبهى والمعارضة التحقيقية

والامانة * ولأنظير ان كان نقضا اجماليا أو معارضة (قوله عن دليل)
متنازع فيه للانتقال والعجز (قوله عن دليل) أى أمام (قوله وما
يؤيده) الا اذا ورد على صورة الدليل . إشارة الى قوته فيتوجه عليه المنع

تأمل (قوله إبراهيم) لو سلم انتقاله عليه السلام فلا نسلم انه في مقابلة المنع
لجواز كونه في مقابلة النقض أو المعارضة فيتجه انه يستلزم جواز الانتقال
في مقابلتهما فيخالف ما يأتى ولا يستلزم جوازه في مقابلة المنع كما هو
المدعى (قوله ولا يجوز) لأنه يؤدى الى جريان البحث الى غير النهاية
ولان مبنى المنع وما يؤيده تردد المانع ولو بحسب الظاهر وتجويزه
خلاف الحكم الممنوع فيكون شكا وتعلق الشك بالشك غير متصور
نعم لو أورد المنع في صورة الدعوى وما يؤيده في صورة الدليل
توجه اليهما المنع وسائر المناصب المارة (قوله أن تمنع المنع) أى
تطلب الدليل فالمراد به المعنى المجازى فصح تعلقه بالمنع * والمراد
بالمؤيد أعم من السند وتنويره فلا يرد ان عدم جواز منعه يعلم من
قوله سابقا ولا المعلل الا ابطال المساوى بتوجه النفي الى المقيد كالقيد
بقى ان منع المنع لا يتصور اذ لا معنى لطلب الدليل على طلبه فلاحسن
في نفي جوازه الا ان يقال إن كون الشئ غير معقول لا يستلزم عدم
حسن نفيه كما في ليس كمثل شئ

ان المنع لا يتوهم
انتفاء البحث
فائدة مع العلم
طالب السائل
وجه ابعى
يعجز عن اتمام
بلى كونه اضافة
اضافة ويطلب
مشتبهات المتوهم
سبب ابليل للعين
فتقال ان الدليل
بالتمسك من المشرق
فأنت تها المشرق
فنهيت الذى اطلب
لكن هذا على ما ذهب
اليه بعض المتقنين
واما القنفذ فغير
من الناظرين فغير
هذه الآية اختلف
بما ان انتقالها
أصلها فقلت هذا
ثم السند الملائم
فتأمل فم

والتقديرية فنأصب السائل المتقدمة لأن كلاً من النقض والمعارضة
إستدلال وتعليل فصار السائل في كل منهما معللاً وصرت أيها
المعلل سائلاً فلك

كالنقض والمعارضة كما مر (قوله فنأصب الخ) من المنع الحقيقي وإن
كان هناك مجاز عقلي أو حذف والنقض الاجمالي التحقيقي والمعارضة
الحقيقية لا غير لأن السائل مشغول بالاستدلال (قوله فنأصب
السائل) أي فيما إذا كنت مشغولاً فقط (قوله معللاً) أي مدعياً
مشتغلاً بالاستدلال المنع الحقيقي والنقض الاجمالي والمعارضة التحقيقية

(قوله فنأصب الخ) قد يقال يجوز الانتقال في مقابلة المعارضة التحقيقية
فلم لم يذكره أقول لم يذكره لأن مقصوده بيان المناصب المتغيرة بحسب
الصدق وهو مغاير لمعارضتها بحسب المفهوم فقط لأن إقامة الدليل
المفتقل اليه من حيث أنه يثبت خلاف دعوى السائل معارضة ومن حيث
أنه يثبت دعوى المعلل انتقال والحيثيتان متلازمتان (قوله السائل)
أي عند اشتغالك بالاستدلال على الدعوى فلا يتجه منع التقريب
مستنداً بأن الدليل اعم من الدعوى (قوله وتعليل) مشعر بأن الاستدلال
والتعليل مترادفان * وقيل الاستدلال بالعلة على المعلول يسمى تعليلًا
وبالعكس استدلالاً * وظاهره ان الاستدلال باحد المعلولين على الآخر
لا يسمى بشيء منهما وهو بعيد (قوله أيها المعلل) أي المدعى سواء
اشتغلت بالاستدلال ام لا ففي الكلام تجريد ارتكابه لحسن المقابلة .
والمعلل اصطلاحاً ما من شأنه التعليل وإن لم يعمل بالفعل فاندفع ما يقال
إن الحري أن يقول أيها المدعى لئلا ينافي قوله بأن له مناصب السائل
في مقابلة النقض الشبهى والمعارضة التقديرية *

مناصب السائل وهكذا تقع إنقلابات المناصب الى أن يعجز أحد الخصمين فعجز المعلن يسمى إخماما وعجز السائل يسمى الزاما *

(قوله مناصب السائل) من المنع والنقض الاجمالى والمعارضة التحقيقات (قوله تقع) أى قد تقع بان يأتى المعلن عند صيرورته سائلا بالنقض الاجمالى والمعارضة * وأما اذا أتى بالمنع فلا يقع الانقلاب الثانى كما لا يقع الانقلاب الاول الا اذا أتى السائل بالنقض الاجمالى والمعارضة وقس عليه الانقلاب الثالث وما بعده (قوله المعلن) الاول (قوله السائل) أى الاول بان ينتهى دليل المعلن الى مقدمة بديهية (قوله الزاما) تسمية العجزين الزاما وإخماما من تسمية الأثر باسم التأثير (قوله مناصب) ذكر المنع فى مقابلة النقص مستغنى عنه بقوله المار بل يمنع الخ ولا قدح فيه لانه ذكر تبعى لا ذاتى (قوله انقلابات المناصب) اما عند إتيان المعلن عند صيرورته سائلا بالنقض الاجمالى والمعارضة فظاهر * وأما عند إتيانه بالمنع فبان يثبت السائل الاول المقدمة الممنوعة أو يبطل أحد السندين المارين لانه حينئذ يصير السائل معللا والمدعى سائلا فله المنع والنقض الاجمالى والمعارضة التحقيقات فيقع الانقلاب الثانى * فما قيل إذا أتى بالمنع لا يقع الانقلاب الثانى كما لا يقع الانقلاب الاول إذا أتى السائل بالمنع غير شديد * وقس عليه الانقلاب الثالث * إلا أن يقال أراد أنهما لا يتعانا كوقوعهما فى صورتى النقص والمعارضة لكن لاجدوى له (قوله يعجز) أى يلزم انتهاء المباحثة لثلا يدور أو يتسلسل ويظهر الحق لكونه واحداً فى يد أحد الخصمين لا كليهما (قوله فعجز المعلن) أى بظهور فساد دليله أو مقدمة من مقدماته بحيث يعجز عن تصحيحه * وأما عجز السائل فبانتهاء دليل المعلن الى مقدمة فأكثر بديهية جلية أو مسلمة عنده فيضطر الى القبول (قوله إخماما) المتبادر منه ومن الإلزام كونهما مصدرى المجهول

هذا نص المصنف
من تفصيل البحث
الخاص بين المنا
وذكر العبد
بجملته المتعلقة
بالحاويين (٨٢)
بذلك البحث
بجميع الوثائق
بمقال ذلك البحث
في فتح الموطأ

أما على الذي عاينا
من تفصيل الشأن
جميع الأبحاث عبد
الله المسلاخ

مثال ذلك البحث كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعواك السابقة بان تقول لأن هذا التصنيف أمر ذو بال وكل أمر ذي بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه على كبراه المنع مجردا أو مستندا بانه ليس بمأمور به من جانب الشرع أو أن ينقض هذا الدليل بانه جار في قراءة شيء من القرآن أو في كتابته مع أنه ليس

على أن يكونا مصدرى المعلوم (قوله ذلك البحث) المذكور في صورة الاشتغال بالدليل سواء كان منصب السائل أو المعلن (قوله لان هذا) صغرى (قوله التصنيف) بمعنى المصنف (قوله وكل أمر) كبرى (قوله فيتوجه) أى من السائل (قوله بانه جار) أى بان أو سطه تأمل

فتسمية العجزين بهما من تسمية أحد وصفى الشيء باسم وصفه الآخر (قوله كما اذا) فيه مسامحة (قوله بمأمور به) إيجابا فلا يتجه أن هذا السند أخص لأن المأمور به أعم من الواجب والمندوب فينافى ماسيأتي من أنه سند مساو * ثم إن هذا إنما يتم لو كانت كلمة ليس لرفع الإيجاب الكلى إذ لو كانت للسلب الكلى لكان أخص ضرورة أن كل كلية أخص من الجزئية الموافقة لها كيف (قوله أو أن ينقض) الظاهر أن التقدير فيتوجه على كبراه نقض هذا الدليل * وفيه رمز إلى أن نقض الدليل يؤل إلى منع كرامة الكبرى مستندا لكن ليس فيه فائدة بالنظر إلى قوله وأن يعارض الخ والأولى أن يقول سابقا فيتوجه المنع على الكبرى كما هو الأصل فيخلو عن المسامحة * ولك القول بأن التقدير فيترجه نقض هذا الخ (قوله في قراءة) كان يجعل القراءة أو الكتابة المذكورة محكوما عليها في الصغرى فلا يتفاوت الدليلان إلا في المحكوم عليه (قوله مع أنه الخ) أى أحد الأمرين فلا حاجة إلى التمسك بأويل بكل واحد كما قاله

بما دلتك حارفي مع أن
ذلك المادة المدعى
تختلف فيه عنها
فتح العتاب

(٨٣)

بواجب التصدير بالحمد أو بأنه مستلزم للتسلسل لأن الحمد نفسه
أيضاً أمر ذو بال فيجب تصديره بالحمد وهكذا فيتسلسل

(قوله بواجب التصدير) وفاقاً من المتخصصين (قوله للتسلسل) هذا
يقضي أن يكون كبرى دليل النقض هكذا وكل دليل مستلزم للتسلسل
فاسد فيتحقق المجال لمنعها بناء على رأى الحكماء من جواز التسلسل
في المتعاقبة (قوله لأن الحمد) قد يقال ان الحمد مما جرى فيه الدليل مع
تخلف الحكم عنه بدليل استلزام التسلسل لا ان الدليل مستلزم للتسلسل
فان التسلسل دليل التخلف * والمثال الواضح لذلك أن يقال الحدوث
متصف بالحدوث وإلا لكان متصفاً بالقدم فيكون الموصوف به أولى
بالقدم وهو باطل * فيقال دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح لاستلزامه
التسلسل لانا ننقل الكلام الى حدوث الحدوث وهكذا يتسلسل
فتأمل (قوله فيتسلسل) أى فيترتب أمور موجودة بالفعل على التعاقب
غير متناهية مستغرقة لجميع الأزمنة الماضية لا أمور موجودة بعضها
بالفعل وبعضها بالقوة غير متناهية بمعنى لا يقف عند حد حتى تكون
الشارح * ثم إن في قوله مع أنه إشارة إلى فساد القياس الاستثنائي الذي
حكم المدعى ضمهنا بصحة ملازمة شرطيته وهو كما كان هذا الدليل جارياً الخ
يجب تصديره بالحمد ولا ينتج وضع المقدم وضع التالي (١) (قوله للتسلسل)
أى لفساد هو التسلسل وكل دليل مستلزم لفساد كذا فاسد فالمنع
مستنداً بجواز التسلسل في الامور المتعاقبة عند الحكماء متوجه الى
الفساد الذي هو قضية ضمنية لا إلى الكبرى حتى ينافى ما سبق من
أنه لا مجال لمنع كبرى هذا الدليل (قوله فيجب) الفاء داخلة على محمول
النتيجة وموضوعها مع كبرى الشكل الأول مطوية

(١) أى وضع مقدمه وضع تاليه

باب في بيان ما ثبت عليه الرسول و
السلام قال كل امرئ
بالجمد لله أو قطع
فما السند أنه ليس
(٦٤) بما هو به من
بطل هذه السند وكما
ثبتت المعنى في
القصديين أحمد
كاتبه التام

بالحمدلة لكنه قال هكذا فيجب تصديره بالحمد * ولك أن تبطل
سنده بهذا الدليل لأنه ^{مساو} وأن تنتقل الى دليل آخر بأن تقول
لأن التصنيف نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة كذلك يجب أن
يحمد عليها فالتصنيف يجب أن يحمد عليه لكن يرد على هذا

تألى الشرطية والكبرى الممنوعة (قوله لكنه) مقدمة واضحة (قوله
فيجب) نتيجة ووضع للتألى (قوله بهذا الدليل) أشار بهذا الى أن كل ما
هو دليل لاثبات المقدمة الممنوعة دليل لا يبطال السند المساوى أيضا
كالعكس (قوله لانه مساو) أى لنقيض المقدمة الممنوعة بناء على أن
لفظ الامر حقيقة فى الوجوب لافى مطلق طلب الفعل وإلا كان أخص
لان المأمور به حينئذ أعم من الواجب فيكون نقيضه أخص من
نقيضه * لا يقال فيكون السند عين النقيض لانا نقول ان لفظ الامر
عبارة عن القول بافعل فلفظ المأمور بمعنى المقول فيه افعل فيغاير
مفهومه مفهوم الوجوب (قوله لان التصنيف) أى نفسه أو الاقدار

القول بالحمد والتصدير بالمقول لا بالقول فلا بد من التجريد ولا فائدة
ذلك قال في النتيجة بالحمد * ولك أن تجعل الباء لتحقق العام في ضمن
الخاص فلا حاجة حينئذ الى التجريد (قوله لانه مساو) أى لان هذا السند
مساو لنقيض المقدمة الممنوعة ودليل اثبات الشيء يصلح دليلا لابطال
مساوى نقيضه لان الشيء ونقيضه وكذا مساوى نقيضه لا يجتمعان
في الصدق * ثم المراد بالمساوى ما يلزم من ثبوته انتفاء الممنوع فيشمل
العين فلا يضر كون السند عين النقيض حتى يدفع بان الامر عبارة عن
القول بافعال . و مررنا ما فيه فتذكر (قوله لان التصنيف نعمة) أى
نفسه فالمراد بالنعمة المنعم به وليس المراد أن الاقدار على التصنيف نعمة

ليس بواجب
 ولا يتحقق أنه
 ليس بما أمر به كما
 في المذنبين والمستجبين
 في السنة وهذا
 النهي عن الحرام و
 الكراهة لا يتحقق
 أمّا بالانتهااء و
 الجواب لا في الأمر
 المطلق متحقق
 في الوجوب بما أمرت
 فلا يكون غير الواجب
 ما أمر به كما ذهب
 إليه الكرخي إلا
 الجصاص في الأئمة
 شمس في الأئمة
 المسخسي ومحمد
 الإسلام أبو الوالد
 اليسر والريام
 في الإسلام
 روي من تحقق
 أصحنا وأصحنا
 من أهل الأصول
 ولا يرد علينا كفى
 النفس عن الحرام
 والكراهة أمّا
 الأول فلا أنه واجب
 وأما الثاني فلا أنه
 ليس بما أمر به
 في المذنبين والمستجبين

7

بنفسه لا يطلق عليه المنهى عنه حقيقة في الجموع كما قرعنا الأصول من قولهم والفراد أن المنهى أمر بالانتهاء الذي يستلزم حقيقة متحدان مختلفين في الحقيقة والآن لا يفتقر إلى

الدليل أيضاً منع تقريب إذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد
 وهو أعم من التصدير فتثبت التقريب بأن تحرر كلا من الكبرى
 والدعوى بأن المراد يجب أن يحمد عليها أولاً ثم يرد المنع

عليه فالنعمه على الأول بمعنى المنعم به وعلى الثاني اسم مصدر بمعنى
 الانعام (قوله أيضاً) أى كما ورد المنع على كبرى الدليل الاول (قوله
 منع تقريبه) وكذا نقضه باستلزامه التسلسل بان يقال ان الاقدار على
 الحمد أيضاً نعمه فيقتضى حمداً آخر وهكذا ويندفع بان اللازم هو التسلسل
 في الامور الاعتبارية الغير المتناهية بمعنى لا يقف عند حد وهو غير ممتنع
 (قوله اذ اللازم) سند مساو للنقيض (قوله من التصدير) والتعقيب
 والتوسيط (قوله بان تحرر) أى تبين المراد من الاكبر في كل من
 الكبرى والنتيجة في هذا الدليل المنتقل اليه فليس المراد بالدعوى
 ما ادعاء المعلن أو لا من أن هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد وهو
 ظاهر (قوله بان المراد) ولا يذهب عليك ان هذا التحرير موجه

ليكون النعمه اسم مصدر بمعنى الانعام لانه ينتجه حينئذ منع التقريب من
 جهة آخر لان المدعى تصدير الكتاب لا تصدير الاقدار على التأليف
 فيكون اللازم من الدليل مبيناً له (قوله اذ اللازم) أورد السند في
 صورة الدليل اشارة إلى جواز النقض الشبهى والمعارضة التقديرية
 للتقريب لكن قال بعض بعدم جوازها وكونهما غصبين (قوله بان
 تحرر) قد يقال يناهى صحة هذا التحرير ما اشتهر من أن المراد لا يدفع
 الايراد إلا بقريضة * إلا أن يخصص بما إذا كان بيان المراد من طرف غير
 المدعى (قوله والدعوى) أى النتيجة في الدليل المنتقل اليه (قوله أولاً)
 لم يقل ولك أن تبطل هذا السند لانه أخص لان الانفصال في قولنا هذا

بأن يقال لا نسلم من
أن الحمد يجب من
أول النعمة وإنما
يجب بعد وصولها
إلى المنعم عليه و
تمامها اه اه اه

(٨٧) من نقيض المقدمة
المقدمة لا يجب أن
لا يجب أن لا
عليها أولاً

وهي كل نعمة كذلك
يجب أن لا يجب عليها
وتنقضها اه اه
بعض النعم لا يجب
الحمد عليها أو لا
يجب أن نعم من هذا السند
هذا أنهم منه أن
لا يجب الحمد لا أو لا
لا يجب أن لا يجب
لا آه اه اه الوسط
آه اه اه آه
أن يجب أن لا
هذا هو المدعى
قال لأن نقيضه
سالبه وهو لا
ليقتضى والافعال
متعجم ومقابلها
عينة والتعريف
بحسب السلب
الاجاب والسلب
كذا الاستدلال من
الجواب عن عبد الله
الفهاده اه
بأن يقال بعض
التصنيف الذي
هو النعمة المطلوبة
الزيادة لا يجب
أن لا يجب عليها مستنداً
بأن الحمد إنما يجب
بعد وصول الزيادة
عبد الله الفهاده

على نفس الكبرى مستنداً بأن الحمد إنما يجب بعد وصول النعمة
وتتمامها وليس لك أن تبطل هذا السند لأنه سند أخص بل تثبت
الكبرى بتحرير الحد الاوسط بأن تقول المراد من النعمة الزيادة
لأن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم
مسموع من المدعى نفسه وان كان فيه الحمل على المجاز بلا قرينة وأما
من غيره فلا بد من قرينة معينة دالة على المراد حتى يكون
مسموعاً كما مر (قوله لانه سند أخص) من نقيض المقدمة الممنوعة
(قوله بتحرير الحد الخ) لا يخفى بقاء توجه المنع المستند بما مر على
الكبرى بعد التحرير الذي ذكره (قوله لان هذا التصنيف) صغرى
الدليل إما أن يستلزم المطلوب أو اللازم من هذا الخ جمعى لسكذبهما فيما
إذا كان اللازم منه أعم من وجه من التصدير أو مبيانيا له وان لم يتحقق
كما سيصرح به وليس بمساو لنقيض المقدمة الممنوعة لان القضية ليست
مركبة من الشيء ونقيضه أو مساوى نقيضه (قوله على نفس الكبرى)
وكذا النقض بأنه مستلزم للتسلسل لان الحمد نعمة أيضا فيقتضى حمداً
آخر وهلم جرا فيمتسلسل ولا يمكن الجواب بمنع الفساد الذي هو قضية
ضمنية مستنداً بأن اللازم هو التسلسل في الامور الغير المتناهية بمعنى
لا يقف عند حد لان المحقق هنا ترتب أمور موجودة بالفعل مستغرقة
لجميع الازمنة الماضية * نعم لو نقض به قبل التحرير لا يمكن لان التجميد
اللازم من الدليل يشمل التعقيب (قوله وليس لك) أى نافع لك لا جازاً
(قوله بتحرير الحد الاوسط) التحرير بيان المراد الذي يساعده اللفظ
ولو غير متبادر فيدخل فيه نحو تخصيص العام وتقييد المطلق ولذا عد
تقييد الاوسط هنا تحريراً لا انتقالاً (قوله لان هذا) إنما يتم لو أريد بالحمد

لأن شكرتم لا يزيدنكم وكل نعمة كذلك يجب تصديرها بالحمد وهذا
تعمير الدليل الأول ولا انتقال الى الدليل الثالث * وأما عند نقضه
فلك أن تمنع الجريان مجرداً أو مستنداً بأن المراد

(قوله وهذا تعمير) من العمارة أى هذا التحرير تعمير للدليل المنتقل
اليه بعد هدمه بمرور المنع على كبراه بتقييد الأوسط في كل من
المقدمتين بقييد مطلوبة الزيادة الا أن الأولى ذكر الثانى وترك الواو
في ولا انتقال (قوله فلك) أيها المعلن الصائر سائلاً (قوله بأن المراد)
هذا السند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله بأن المراد) أى من

في الاكبر ما يراد بالشكر (قوله ولئن شكرتم الخ) أى هذا إنما يتم لو كان
المتع لان شكرتم على النعمة التى ستصل اليكم لازيدنكم وليس كذلك بل
المعنى لان شكرتم على النعمة التى وصلت اليكم بأن يكون بعدها لازيدنكم
بنعمة لاحقة (قوله وهذا الخ) فيه استعارة بالكناية والتعمير تخييل
(قوله الدليل الاول) أى الاول من حيث الانتقال وان كان ثانياً من
حيث استدلال المعلن وكان لا نفي الجنس لاعاطفة فلا حاجة الى حذف
الواو (قوله انتقال) لا يخفى أن مدار اثبات المدعى الواحد بدليلين
متغايرين على تغاير أوسطيهما فقط في القياس الاقتراعى فلا يصير الدليل
المرار بواسطة تحرير الكبرى دليلاً ثانياً فلو قال لا انتقال الى دليل ثان
لكان أولى هذا * والظاهر في الفرق بين الانتقال والتعمير وكذا
التعمير على ما عبر به في بعض النسخ ان أوسطى الدليلين إن تباينا أو
كان بينهما مهوم من وجه فالثانى منتقل اليه وإلا فالثانى تعمير للاول أو
تغيير له عرفاً (قوله فلك) أى فلك أيها المعلن الوظائف الثلاث في مقابلة

كل أمر لم يكن جزءاً مما بدى بالحمد وإن تمنع التخلف مستنداً
بأنه لم لا يجوز أن تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد

الحديث والأوسط (قوله بأن المراد) يجوز أن يقال هذا جواب
النقض بتحريم المراد من الأوسط كما يقال هذا سند لمنع الجريان (قوله
وإن تمنع) مجرداً أو مع الخ (قوله التخلف) قضية ضمنية (قوله
مستنداً) قد يقال إن هذا الاستناد إنما يناسب لو قال الناقض فيما مر
إن الدليل جار في قراءة سورة من القرآن أو في كتابتها فالمناسب لما مر
أن يقول مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون ^{البسملة} المشتملة على الحمد واجبة في
القراءة والكتابة المذكورين تأمل (قوله لم لا يجوز) هذا أيضاً مساو
لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله الواجبة) في أوائل السور التي هي

المدعى المدلل وهو أن الخ في كلامه اجمال بترك الجمل وإقامة المفصل
مقامه (قوله وإن تمنع) أي بعد تسليم الجريان إن كان منع التخلف بعد
منعه لئلا يلزم اعترافه بفساد الدليل من حيث لا يشعر (قوله مستنداً
بأنه الخ) يمكن أن يقال هذا جواب بتحريم الاكبر * ويمكن الجواب
عن التخلف بتحريم المدعى أو المادة بحيث يدخل فيه * ولم يذكره لعدم
امكانه في مثال المتن (قوله البسملة) المعنى على القلب فيناسب ما مر من
أن الدليل جار في قراءة شيء من القرآن أو كتابته * ثم الأولى أن يقول
أن يكون البسملة مشتملة على الحمد وواجبة إذ ليس شيء من الوجوب
والاشتغال معلوماً سابقاً لكن يتجه عليه حينئذ إبطال هذا السند بأن
الثابت وجوب تصدير القراءة بالاستعاذة بقوله تعالى (وإذا قرأت
القرآن فاستمعوا لله) فلا يكون التصدير بالبسملة واجباً على أن البسملة
إن كانت جزءاً من السور يعود الكلام فيه وإلا فلا نسلم وجوب

لأن توصيفه تعالى بأنه ذات مستجمع لجميع الكمالات وأنه من يتبرك باسمه الشريف وأنه الرحمن الرحيم أعلى مراتب الوصف بالجميل كذا قيل ولبس بشيء لأن تضمنه غير كاف وإلا لم يقع حديث الحمدلة بعد حديث البسملة وإن تمنع استلزامه التسلسل بناء

أجزاء من القرآن (قوله لأن توصيفه) تنوير للسند (قوله ذات مستجمع) مستفاد من لفظة الجلالة (قوله يتبرك باسمه) مستفاد من الباء الداخلة على اسمه تعالى مع متعلقه أعني يتبرك (قوله حديث البسملة) فيه تأمل تأمل (قوله وإن تمنع) قضية صريحة (قوله بناء) هذا سند مساو

التصديربها فافهم (قوله توصيفه) إشارة إلى الكبرى الأولى من القياس الغير المتعارف من الشكل الأول وصغراه أعني البسملة الواجبة مشتملة على توصيفه تعالى الخ وكبراه الثانية أعني وأعلى مراتب الوصف بالجميل حمد مطويتان (قوله وأنه من يتبرك الخ) هذا مستفاد من تعلق الباء بالتبرك المقدر وقوله المار بأنه ذات الخ مستفاد من لفظ الجلالة فلو قدم قوله وأنه من الخ عليه لكان أولى (قوله لأن تضمنه) قد يقال إن وقوع حديثه بعد حديثها غير مسلم ما لم يبين بالنقل عن أئمة الحديث فلو سلم فلا نسلم التأسيس لجواز كونه تأكيد الحديث البسملة سواء كانت الرواية بالحمد لله أو بحمد الله * وما قال الشارح من أن الملازمة على التقدير الثاني غير ظاهرة بخلاف الأول فمنوع لانه ليس المراد به هذا اللفظ الخاص وإلا لم يكن المبتدئ بأحمد الله ونحوه ممثلاً مع أنه خلاف المقرر على أن اختلاف الروايات يؤيد حمله على اظهار صفات الكمال كما صرح به عبد الحكيم أو على ذكر الله كما يفيد روايته بذكر الله ليحصر الجمع بينها (قوله وإن تمنع) لم لم يقل وإن تمنع الفساد الذي هو قضية حكيمية كما قررنا

على استثناء نفس الحمد من حديث الحمدلة كما استثنى نفس البسمة من حديثها قطعاً للتسلسل وان تنقض دليل النقص بأن تقول دليل هذا النقص مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا النقص باطل وان تعارضه بأن هذا الدليل

(قوله بناء) أى مجرداً أو مستنداً بناء على استثناء الخ (قوله من حديث الحمدلة) ومن موضوع الكبرى (قوله قطعاً للتسلسل) مفعول له للاستثنائيين يعنى ان التسلسل دليل لعدم وجوب تصدير كل من الحمدلة والبسمة بهما وفيه تأييد لما أسلفناه من ان التسلسل دليل تخلف الحكم في الحمد لان الدليل مستلزم للتسلسل (قوله دليل النقص) أى بقسميه بقسم من النقص اعنى استلزام الفساد فافهم (قوله ما حكم) الموصول

سابقاً بناء على أن التسلسل في الامور الاعتبارية ليس بمحال (قوله نفس الحمد) وكذا يستثنى من حديث الحمدلة البسمة وبالعكس وإلزام التسلسل أيضاً (قوله حديث الحمدلة) من اقامة الملزوم مقام اللازم اظهراً لما خفى اى استثناء الحمد من موضوع الكبرى اللازم من استثنائه من حديثه فلا يرد أن الكلام في منع استلزام الدليل للتسلسل فلا معنى للاستناد فيه باستثنائه من الحديث (قوله وان تنقض دليل النقص) الاولى وان تنقض النقص لئلا يحتاج الى التجريد أو حمل اللفظ على غير معناه الاصطلاحى (قوله دليل هذا) أى بالجريان أو باستلزام الفساد مستلزم الخ * وكأنه لم يذكر نقض دليل النقص بجوابه في مادة أخرى مع التخلف لعدم امكانه هنا هذا * وفيما ذكره رد على من زعم أن نقض النقص غير معقول (قوله ما حكم الشرع الخ) المراد به دليل المعلل فعنى قوله بصحته بصحة مقتضاه وهو الدعوى أو المراد بالحكم هو الضمنى (قوله وان تعارضه) لم لم يذكر تغيير الدليل في مقابلة النقص

بأنه انما يكون الأمر كذا اذا حمل الابتداء في كلا الحديثين على
الابتداء الحقيقي وأن الباء للمصاحبة وليكن المراد

الممنوعة (قوله بأنه انما يكون) تعيين لفظ المقدمة الواضحة (قوله
الامر كذا) أى انما يكون الابتداء بشئ واحد فقط (قوله اذا حمل)
أى الابتداء الغير الممتد (قوله الحقيقي) وهو ما يكون بالنسبة الى
جميع ما عداه (قوله وان الباء) الاولى وكان الباء (قوله للمصاحبة)
لم يقل لمجرد الصلة أو للتعدية لاقتضاء الباء حينئذ كون مدخوله جزءا
أول من المبدأ فيفيد اختصاص التسمية والتحميد بما يكون من جنس
اللفظ والكتابة بل من جنس الاول لان المأمور به هو التلفظ بالحمد
سواء كان مع الكتابة أولا كما صرح به عبد الحكيم مع أن المقصود
من الحديثين بدء كل امر ذى بال بهما وان لم يكن من ذلك الجنس
كالخطاطة والحياتة بخلاف ما اذا كان للمصاحبة فانه لا يقتضى ذلك الا
ان ذلك الامر اذا بدى بمصاحبة أحدهما فات بدؤه بمصاحبة الآخر
لاقتضاء المصاحبة اتحاد الزمان (قوله وليكن) الاولى الفاء بدل الواو
(قوله وليكن) كل من الشقوق الثلاثة سند أخص للانفصال الجمعى

لا يجامع امتثال الآخر فيكون المأمور بهما متنافيين بالذات والأمران
متنافيين بواسطتهما (قوله على الابتداء الحقيقي) هو ما يكون بالنسبة
الى جميع ما عداه والاضافى ما يكون بالنسبة الى بعضه فلا يرد أن كون
الابتداء بالبسملة حقيقيا غير مطابق للواقع إذ هو لاول أجزائها فقط
لانه بالمعنى المذكور لا ينافى تقدم بعض أجزائها على بعض قاله عبد الحكيم
(قوله وان الباء للمصاحبة) الاولى والباء على المصاحبة (قوله وليكن)
الاخصر الشامل للاحتتمالات الست الصحيحة أن يسقط قوله المراد مما فى

مما في حديث الحمدلة الابتداء الاضافي أو المراد مما في الحديثين
الابتداء العرفي الممتد الى المقصود أو الباء للاستعانة وتجاوز
الاستعانة بأشياء متعددة كما قيل

بينه وبين الممنوع (قوله حديث الحمدلة) أو في الحديثين (قوله
الاضافي) الممتد الى الجزء الأخير (قوله مما) أى من ابتداء (قوله
في الحديثين) أو في حديث الحمدلة فقط ففي كلامه احتباك (قوله
للاستعانة) في الحديثين والابتداء في كليهما محمول على الحقيقي وحينئذ
لا يصح كون مدخول الباء جزءاً من المبدأ إذ لا يصح الاستعانة بجزء
الشيء (قوله بأشياء) في البدء بامر ذي بال بخلاف مصاحبة أشياء

الحديثين * وحمل كلامه على الاحتباك بحذف أو حديث الحمدلة بعده
وحذف أو في الحديثين معاً بعد قوله مما في حديث الحمدلة مندفع بأنه
لم يسمع حذف العاطف مع المعطوف بأو وأن ابتداء البسملة على الشق
الاول أعم من أن يكون حقيقياً أو اضافياً أو عرفياً فيلغو تقدير أو في
الحديثين واعتبار قيد فقط تكلف بلا حاجة (قوله أو الباء للاستعانة) لم
يقل أو للملابسة لتوقفها على جعل الحمد جزءاً من المبدوء به * وحمل
الملابسة على ما يعم ذكر الشيء قبل الامر المبدوء به بلا توسط زمان بينهما
وإلا اتجه أن التلبس بهما لا يتصور إلا بذكرهما وذكرهما معاً محال فعند
التلبس بأحدهما لا يكون متلبساً بالآخر وهو تكلف * ولأنه رجح
الاستعانة بأنها تدل على أن الفعل بدون اسم الله كالفعل بخلاف الملابس
(قوله الاستعانة الخ) لكن لا يجوز جعل شيء من البسملة والحمدلة جزء
المبدوء به لامتناع الاستعانة في الشيء بجزئه * ولا بأس بالتزامه
على ما قاله عبد الحكيم (قوله بأشياء) أى بمجموعها لا بكل منها بطريق

فيندفع التعارض بين الحديثين وان تنقض دليل المعارضة بأن
تقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق
الابتداء بالتحميد وكل دليل شأنه هذا فاسد فذلك هذا فاسد *
وان تعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه ولكن للسائل أن

متعددة (قوله وان تنقض) بقسم من النقض أعني استلزام الفساد
(قوله هذا الدليل) صغرى (قوله مستلزم) أى دليل (قوله وكل دليل)
كبرى (قوله ولكن للسائل) بعد نصرة المعلل دليله برد مناصب السائل

الاستقلال (قوله فيندفع التعارض) أى عدم امكان امتثالهما لا التناقض
بينهما لأنه غير معقول هنا (قوله بأن تقول) أى أو تقول هذا الدليل
جار في قراءة شئ من القرآن مع أنه ليس بواجب التصدير بالبسملة
لثبوت التصدير بالاستعانة بالنص فقوله بأن بمعنى كأن * فلا يرد أنه
تعريف الأعم بالأخص * ودفعه بتخصيص النقض هنا بقسم منه وهو
استلزام الفساد وتعميمه سابقا منه ومن التخلف لا يخلو عن تحكم * ثم
الأولى أن يقول وان تنقض المعارضة حتى لا يحتاج الى التجوز باطلاق
اسم المقيد على المطلق (قوله وان تعارضه) أقول دفع المعارضة بالمعارضة
غير مفيد لان الدليل الواحد يعارض أدلة إذ لا ترجيح بكثرة الاجزاء
والادلة فالأولى الاقتصار في دفعها على المنع والنقض * الا أن يقال ان
معارضة المعارضة وان كانت مساوية في القوة للدليل الاول للمعلل بناء
على الشرط المار بمقتضى قياس المساواة الا أن لها فائدة هي أنها تقابل
المعارضة فيتساقطان ويبقى الدليل الاول بلا معارض تأمل (قوله ولكن
للسائل) أى كماله منع التقريب للدليل المنتقل اليه قبل التحرير بتبيين المراد
من الاكبر ومنع الكبرى بعده * ولك اثبات الكبرى بتحرير الحد
الاولى * ابن القره داغى مد ظله العالى

يعود الى دليالك الاول ويقول ان أردت بوجوب التصدير في
الكبرى مطلق وجوب التصدير فالكبرى مسلمة والتقريب
ممنوع وان أردت وجوب التصدير في الكتابة فالكبرى ممنوعة
اذ يجوز الابتداء بالتسليم من غير كتابة في صدر الكتاب اذ لا يدل
الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء
بالحمد ﴿ فصل ﴾ ان كنت معرفا فاعلم

(قوله الى دليلك) بمنع التقريب تارة والكبرى أخرى (قوله
وجوب التصدير في الخ) أى في التلفظ مع الكتابة لان المأمور به على ما
صرح به عبد الحكيم هو التلفظ وإن كان مع الكتابة (قوله اذ يجوز)
سند مساو (قوله اذ لا يدل) تنوير للسند (قوله كتابته) اذ ليس
الباء لجرد الصلة أو للتعدية لما مر تبصر (قوله ان كنت) أيها القائل

(قوله ويقول) أى يردد بين منع الكبرى والتقريب ويقول الخ وهذا
الطريق مخصوص بما إذا كان للكبرى احتمالان فان كان لها احتمال ثالث
وهو مما لا ينتج عليه المنع فلم يعمل جواب منعى السائل باختياره (قوله
التصدير) أى الواقع محمولا في الخ (قوله مطلق) أى ولو بالتسليم (قوله
والتقريب ممنوع) لان اللازم من الدليل أعم مطلقا من المطلوب . وكأن
مذهب هذا المانع للتقريب مرة وللکبرى أخرى هو مختار المصنف ولذا
ترك الحمد في بدء رسالته لا لان البسملة متضمنة له لما سبق من قوله
وليس بشيء ويؤيده سكوت المصنف عن الجواب باثبات المقدمة الممنوعة
في الشق الاول وابطال السند المساوى في الثاني (قوله مطلق الابتداء)

أى لنفسي المقدسة
الممنوعة اذ المقتضى
الممنوعة على منى
بال يجب تصديقه
في التلفظ مع الكتابة
والتقريب مسالية
منه على بال لا يدل
أمر منى بال لا يدل
تصديقه بالتلفظ
مع الكتابة ومغنى
هذا النقض مع
مفهوم السند
حد مفهوم
متابعة هذا القول
ان كنت مدعيًا
ان كنت مدعيًا
مغنى عن قوله
فاعلم الخ كالخ
الا ان يقال ذلك
توطئة لا تفرد
تأمل عبد السلام

أن التعريف تصوير محض في الذهن فلا يتعلق به منع ولا معارضة

بكلام (قوله أن التعريف) سواء كان لفظياً أو معنوياً والمعنوي حقيقياً أو اسمياً وكل منهما حداً أو رسماً (قوله تصوير) أما فيما عدا اللفظي فبالاتفاق وأما في اللفظي فعلى الاختلاف حيث ذهب التفنازي إلى أنه من المطالب التصورية والسيد إلى أنه من المطالب التصديقية (قوله به) أي بثبوت التعريف للمعرف وثبوت بعض أجزائه لا آخر ففي ضمير به استخدام إن كان التعريف كالتصوير بالمعنى المصدري تأمل (قوله ولا معارضة) أي ولا نقض

أي سواء كان بالكتابة والتلفظ أو بالتلفظ فقط (قوله ان التعريف) أي المعنوي حداً أو رسماً حقيقياً أو اسمياً ومثله التعريف اللفظي عند المحقق التفنازي * وقال السيد قدس سره هو من المطالب التصديقية فعلى هذا يكون كالمدعى الغير المدال فيتعلق به المنع كان يقال لا نسلم أنه موضوع له مستنداً بالنقل أو الاستعمال وكذا النقض والمعارضة (قوله تصوير محض) فلا يشمل التعريف على الحكم حقيقة * وقد يقال ينافيه تعريفه بما يقال على الشيء لافادة تصويره إلا أن يراد بقوله ما يقال مامن شأنه أن يحمل أو ما يحمل بحسب الظاهر (قوله فلا يتعلق به) أي بالمعرف فالضمير عائد إلى التعريف وهو بمعنى المعارف لا بالمعنى المصدري وبه يشعر قوله الآتي لصحته فعلى هذا المراد بالتصوير آله مجازاً ليصح الحمد هذا * وكما لا يتعلق المنع ونحوه بالمعرف لا يتعلق بثبوت المعارف بالفتح لعدم اشتماله على الحكم حقيقة (قوله منع) أي ولا نقض وقوله الآتي فللسائل أن يبطله أي وأن يمنعه ويعارضه ففي كلامه احتباك (قوله ولا معارضة) أي بالمعنى المار * وأما بمعنى معارضة التعريف

والتعريف اللفظي
ما قصد به تفسير
بعض مدلوله
اللفظ من حيث
مدلوله
واللفظ بالذات مع
اللفظ بالذات
تفهم الفرق
منه
بمعنى
والتعريف
قصد به
صورة مدبرة
أي غير مأمولة
من قبل في ذهن
من له التعريف
حال كونه
أي جميع الذاتيات
لذي الصورة الملتصقة
وجوده في الخارج
والرسم الحقيقي
ما يكون كذلك
إلا أنه يكون
وغيره
الصورة الزمنية
الموضوع بالذات
اللفظ سواء كان
له وجود في الخارج
أو لا فإن كان
يعين ما وضع
الاسم
بأذنه
فقد يسمى
وإلا يسمى
بغيره

الا أنه يشترط لصحته شرائط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء
والوضوح منه فللسائل أن يبطله

(قوله شرائط) فيتحقق باعتبار تلك الشرائط قضايا ضمنية (قوله
أن يبطله) أى يبطل التعريف باعتبار تلك القضايا الضمنية (قوله أن يبطله)
وكذا له أن يمنعه باعتبار تلك القضايا مستنداً بتحقيق فرد لم يصدق عليه
التعريف أو المعرف أو يعارضه باعتبارها أيضاً وكأنه إنما لم يتعرض
لدينك لجريان عادة المعترضين على التعريف بالابطال دون دينك (قوله
أن يبطله) هذا الابطال نقض شبيهى إلا أنه لم يقل أن ينقضه حذراً
عن استعمال الجواز وإن ارتكبه في قوله الآتى وأن ناقض الخ (قوله
أن يبطله) أما بجريان واحد من المعرف والتعريف في مادة مع تخلف
فجائز كما في شرح المواقف فإن ادعى كون كل منهما حداً تاماً أو مبيناً
تعارضاً دائماً لعدم تعدد الحد التام لشيء واحد وعدم كون المتباينين
تعريفاً له وإلا لم يتعارضاً في بعض الصور (قوله إلا أنه) أى إلا أنه يدعى
فيه دعاوى ضمنية باعتبار شرائط صحته فيتوجه وظائف السائل في مقابلة
المدعى الغير المدلل (قوله لصحته) مشعر بأنه لا يتجه البحث على التعريف
باعتبار شرائط حسنه كعدم اشتماله على الالفاظ الغريبة أو المستدركة
التي لا يفيد جمعاً ولا منعاً ولا توضيحاً وموافقة العبارة العربية لقوانين
العلوم العربية وهو ممنوع كيف وهذه دعاوى ضمنية كصحته فلتكن
مثلها في توجه البحث إليها (قوله شرائط) الاولى أمور بل الأخصر
الاولى إلا أن لصحته شرائط (قوله المساواة) أى في الصدق فلا ينافيه
قوله الآتى الجلاء والوضوح (قوله أن يبطله) أى ينقضه نقضاً شبيهياً
بجريان المعرف في فرد مع تخلف التعريف عنه أو بالعكس . ويمكن جعله
منعاً مجازياً للقضية المستفادة من المساواة وتحقيق ذلك الفرد سنداً

بأنه غير جامع لأفراد المعرف أو غير مانع من اغياره وكل تعريف شأنه هذا باطل أو مستلزم للدور أو التسلسل أو بأنه مساو للمعرف

الآخر عنها وأما باستلزام الفساد (قوله بأنه غير جامع) صغرى ورفع للإيجاب الكلى وكذا قوله عن اغياره الخ ثم أن هذا القول مع قوله أو غير مانع نظير ما يأتي في إبطال التقسيم مثبت بقياس من الشكل الثالث تقريره أن فردا كذا من أفراد المعرف وهو خارج عن التعريف أو خارج من المعرف وهو داخل في التعريف فإن منع صغراء فالاستناد بتحرير المعرف أو كبراء فالاستناد بتحرير جزء من أجزاء التعريف (قوله وكل تعريف) كبرى والأحسن تأخير هذه الكبرى عن قوله الآتي وهكذا (قوله أو مستلزم) هذا إبطال للقضية

أو معارضة تقديرية لها (قوله بأنه) أي بقياس من الشكل الأول هو أنه الخ * ويمكن إبطاله بقياس استثنائي كان يقال كلما لم يكن جامعا لأفراد المعرف كان باطلا لكنه غير جامع (قوله غير جامع) رفع للإيجاب الكلى متحقق في ضمن السلب الجزئي نظرا إلى التعريف بالاختصاص وفي ضمن السلب الكلى نظرا إلى التعريف بالمباين وكذا قوله غير مانع * والمراد من رفعه هو الرفع بالقوة لا بالفعل فلا يتجه أنه يقتضى كون صغرى الشكل الأول سالبة (قوله أو غير مانع) لمنع الخلو لاجتماعهما في التعريف الأعم من وجه وبالمباين (قوله مستلزم) هذا إبطال للقضية المستفادة من اشتراط كون التعريف معلوما قبل المعرف لا للمستفادة من اشتراط الجلاء لأنه يناهى ما في البرهان للمصنف من جعل التعريف المشتمل على الدور محترزا عنه باشتراط معلومية التعريف قبله لا باشتراط كونه أجلى لكن ما ذكره فيه محل تأمل للاستغناء باشتراط أحدهما عن الآخر فاللائق الاكتفاء باشتراط أحدهما كالجمهور تأمل (قوله أو بأنه)

في المعرفة والجهالة وهكذا . وأن ناقض التعريف مستدل وموجه
مانع فلك أن تمنع عدم الجمع أو المنع أو بطلان التعريف الغير

المستفادة من اشتراط الحلاء اعني ان هذا التعريف ليس باخفى من
المعرف فان التعريف اذا كان مستلزما للدور كتعريف الملكات باعدامها
كان أخفى من المعرف حيث يعرف الثانية بالاولى دون العكس
(قوله وان ناقض التعريف) كناقض الدليل والمدعى الغير المدلل
بالجريان أو استلزام الفساد (قوله مانع) الاشمل سائل أو هو
من المنع بالمعنى الأعم (قوله أن تمنع) منع الصغرى (قوله أن تمنع)
أيها المعرف الصائر مانعا (قوله أو المنع) مجردا أو مستندا بتحرير
المعرف أو التعريف في الشقين (قوله أو بطلان) منع الكبرى

أو بأنه مشتمل على لفظ مشترك أو مجاز بلاقرينة تأمل (قوله وأن ناقض
التعريف) معطوف على قوله أن التعريف فلو قال وان ناقضه لكفى إلا
أنه أقام المظهر مقام المضمحل طول الفصل هذا * وان الاستدلال مأخوذ
في مفهوم النقض ففي حمل المستدل على الناقض مسامحة * ولو عبر عنه
بالمعترض لكان أحسن وأن معنى كونه مستدلا أن الاعتراض على التعريف
ليس إلا بدعوى بطلانه واقامة الدليل عليه (قوله موجه) هل للموجه
في مقابلة نقض التعريف النقض الاجمالي الحقيقي والمعارضة التحقيقية أم
لا . كل محتمل * وظاهر قوله مانع يشعر بالثاني ولذا لم يقل سائل * ويحتمل
أن يراد به المعنى الأعم وكأنه عدل عن السائل ليشارك قوله وان ناقض
الح في التجوز (قوله ان تمنع) أي الصغرى مجردا أو مستندا بتحرير
المعرف أو أجزاء التعريف مع قرينة تدل على المراد أو تحرير مادة النقض
وهل يجوز الجواب بتغيير أجزائه كلا أو بعضا * الظاهر نعم قياسا على
ما مر في الدليل (قوله أو بطلان) منع للفساد الملحوظ في الصغرى فانها

الجامع أو الغير المانع بناء على أن المساواة ليست بشرط عند المتقدمين . وأن تمنع استلزام الدور أو التسلسل أو بطلانها بناء على أن الدور المعنى والتسلسل في الأمور الاعتبارية ليسا بمحالين

لكنه إنما يتجه لو لم يقيد الناقض البطلان في الكبرى بقوله عند المتأخرين والا فلا مجال لمنعها * وكأن في قوله بناء الخ إشارة إلى هذا لا أنه سند (قوله بناء) سند مساو (قوله بناء) أي مجردا أو بناء الخ (قوله أو بطلانها) أما منع للقضية الحكيمة أن أراد الناقض بالدور والتسلسل المحالين أو لا الكبرى أن أراد بهما المطلق وإن سبق في النقض الحقيقي أنه لا مجال لمنع الكبرى * وبالجمله أن ذلك منع للصغرى تارة ولل الكبرى أخرى (قوله وإن تمنع المساواة) منع للصغرى (قوله بناء)

في قوة أنه مستلزم لفساد عدم الجمع مثلا ومنع للصغرى تارة ولل الكبرى أخرى * تقريره أن أردت بالصغرى ما ذكره في ممنوعة وإلا فالكبرى ممنوعة وكذا قوله لا آتى أو بطلانها الخ * ولا ينافيه قوله المار ولا مجال الخ لجواز حمله على منع الكبرى على وجه التعمين لا التريد * وقد مر منا توجيهه آخر فتذكر (قوله بناء) أي مستندا بأن المساوات الخ أو بأن التعريف لفظي فيجوز كونه أخص أو أعم لكن إنما يصح السند إذا لم يكن التعريف مبينا فكل منهما سند أخص (قوله ليست بشرط) أي إذا لم يكن التعريف حادا أو رسما تاما فإن المساواة شرط عند المتقدمين في المعرفة التام دون الناقص حداً كان أو رسماً كما في شرح المواقف (قوله على أن الدور الخ) أي على أن الدور اللازم من التعريف معنى والتسلسل اللازم منه في الأمور الاعتبارية وهما جائزان (قوله ليسا بمحالين) قضية جواز أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لأن المحذور

وان تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على أن الخفاء والوضوح
 مما يختلف بحسب الأذهان كأن يقول السائل تعريف كل
 من المنع والنقض والمعارضة فاسد لأن تعريف المنع غير
 صادق على منع المدعى الغير المدلل وتعريف النقض غير
 صادق على نقضه وكذا تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة

مجردا أو الخ (قوله على أن الخفاء الخ) سند مساو وكان المناسب لما
 سبق أن يقول أو بطلانها بناء على الخ (قوله كان يقول) مثال للابطال
 بأنه غير جامع وللجواب عنه بمنع عدم الجمع مستنداً بتحرير المعرف
 بالفتح (قوله لأن تعريف المنع) هذا الى قوله من أفراد معرفاتها
 اشارة الى صغرى دليل الناقض أعني تعريف كل من تلك الأمور غير
 جامع لأفراد المعرف (قوله غير صادق) كبرى الشكل الثالث * وقوله

اللازم منه دور معنى وهو جائز مع أنه ممتنع * إلا أن يقال امتناعه ليس
 لذلك بل لعدم العلم بالتعريف قبل المعرف (قوله تمنع) منع الصغرى
 (قوله بناء على الخ) لم يقل أو بطلانها بناء الى آخره مع أنه المناسب لما
 سبق لعدم صلاحية اختلافهما لكونه مبني عليه لمنع البطلان * ثم
 الاولى حذف الخفاء لان المقصود اثبات الوضوح إذ هو المشترط (قوله
 مما يختلف) أي فيجوز أن يكون واضحا عند شخص خفيا عند آخر
 (قوله تعريف كل الخ) الظاهر أن هذا دعوى وقوله لان تعريف الى
 قوله معرفاتها صغرى دليلها وقوله وكل تعريف الخ كبراه هذا * ولو دل
 غير جامع بدل فاسد لكان أولى لانه حينئذ يكون صغرى دليل الصغرى
 وكبراه ما أشار اليه بقوله لان تعريف الخ فيكون في كلامه إيماء الى أن
 صغرى دليل النقض لعدم الجمع مثبت بقياس من الشكل الثالث أعني أن

تلك منع بطلان
 المساواة الذي
 هو الذي لابد منه
 وقد سبق أن المقدّم
 الجلية لا تمنع فلا تنافي
 سبب لذلك لا حال
 بعضهم علمه لا
 ينبغي عيب سلاف

الاستقرائى لا ينقضان إلا بفرد محقق فى نفس الامر * وأما
الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية فى التعريفات كان يقال

(قوله لا ينقضان) بخلاف التقسيم العقلى بقسميه الحقيقى والاعتبارى
فانه ينتقض بقسم مجوز الوجود كقسم محقق الوجود كما سيأتى (قوله
إلا بفرد) اضافى تأمل (قوله وأما الابحاث) من المنع المجازى والنقض
الشبهى والمعارضة التقديرية * وكأنه للإشارة الى الانواع الثلاثة أتى
بصيغة الجمع (قوله الضمنية) أى المأخوذة باعتبار حمل بعض المعقولات
الثانية على التعريفات وأجزائها (قوله فى التعريفات) الغير المستفادة من
الشرائط (قوله أو أنه جنس) ودفع ذلك سهل فى المفهومات الاصطلاحية

(قوله الاستقرائى) بخلاف التقسيم العقلى فانه ينتقض بقسم مجوز أيضا
(قوله لا ينقضان) أى باعتبار شرائط صحتها فلا يرد أن كلامه يفيد نقض
التعريف بفرد محقق فينا فى ما سبق من أنه لا يتعلق بنفس التعريف منع
ولا نقض ولا معارضة * لا يقال المذكور سابقا ليس عدم تعلق النقض
بل الباقيين * لانا نقول ترك التصريح به بقرينة المنال لأنه نقض شبهى
كما ترك مثالهما بقرينة التصريح بهما كما مر (قوله إلا بفرد) كان الحصر متوجه
الى القيد أى لا ينقضان بفرد إلا بمحقق فلا حاجة الى جعل الفرد اضافيا
حتى لا يرد أن النقض قد يكون باستلزام الدور أو التسلسل (قوله واما
الابحاث) دفع لما يقال يجب على المصنف ان يذكر هذه الابحاث كما ذكر
الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية المستفادة من الشرائط * وحاصله
أنها داخلة فيما مر فى فصل الدعوى من الابحاث المتعلقة بالمدعى الغير
المدل فلا حاجة الى ذكرها بخلاف ما يتعلق بالدعاوى المستفادة من
الشرائط فان لها احكاما تخصها (قوله فى التعريفات) أى فى حمل شىء على
التعريف فانه اذا قيل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه

لأنسلم أنه فصل أو أنه جنس وهكذا فداخلة فيما سبق
﴿ فصل ﴾ ان كنت

صعب جداً في الحقائق الخارجية والأمر الاعتبارية الكائنة بحسب
نفس الأمر (قوله وهكذا) أى أو أنه حد أو أنه خاصة لازمة (قوله
فداخلة) كأنه لم يكتف في الإبطال باعتبار شرائط بدخوله فيما سبق
مع كونه بحثاً وارداً على المدعى الغير المدلل الضمنى أيضاً بل ذكره مع
طريق دفعه تفصيلاً وأوضحه بذكر المثال لكثرة وقوعه وقلة ماعداه
من الابحاث (قوله فيما سبق) أى في الابحاث الواردة على المدعى الغير
المدلل فذكره ذكر لها (قوله ان كنت) أقول كما أن التعريف تصوير
محض لا يتعلق به مأمراً إلا باعتبار شرائط صحته كذلك كل من التقسيم
والتوضيح بالمثال تصوير محض * ومن ثم قال المصنف في برهانه ومن
قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم * وقال عبد الحكيم في
حواشى حواشى الضيائية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوى
فلا يتعلق بهما ماذكر إلا باعتبار شروط صحتهما فالأولى تعرض المصنف
لذلك كله * وماشاع من أن المناقشة ليست من دأب المحصلين فغير ملتفت

الاعم جنس قريب والمساوى فصل قريب وهكذا (قوله أو انه جنس)
وجوابه ببيان أنه جنس أو فصل وهو صعب في التعريف الحقيقي والمفهومات
الاصطلاحية ان لم يعلم ما اعتبره المصطلح الاول لاشتباه الجنس بالعرض
العام والفصل بالخاصة بخلاف ما إذا علم ما اعتبره فاطلاق القول بأن دفع
ذلك سهل في المفهومات الاصطلاحية ليس على ما ينبغي * فان قيل هو
سهل في التعريف الحقيقي لقول المنطقة بأن نوعاً ما إذا كان له خواص
مرتبة فاقدمها يعتبر ذاتياً * قلنا لا يلزم من اعتباره كذلك كونه ذاتياً في

قاسما فتقسيمك إما عقلي وهو الذي يحكم العقل بمجرد تصور
أقسامه بالانحصار المقسم فيها

اليه حيث لم يتركوا الدخول فيما فيه دخل ولا الدفع بقدر الامكان (قوله
قاسما) للكل الى الجزئيات الاضافية أو الكل الى الأجزاء كتقسيم الجسم
المركب الى العناصر الاربعة (قوله يحكم العقل) أي تكون القضية
المأخوذة من المقسم والانحصار في الأقسام من الأوليات لكن قد
تكون خفية خلفاء تصور الأقسام ولذا تقبل المنع وينبه عليها ببيان
وجه الانحصار (قوله تصور أقسامه) يعني يكون بين الأقسام انفصال

الواقع * نعم ربما يحصل الظن به لكن المطلوب هو اليقين (قوله قاسما)
أي للكل الى جزئياته الاضافية كما هو المتبادر أوله وللكل الى الاجزاء
وهو تحليل الكل الى أجزائه الخارجية أو الذهنية * والفرق بينهما أنه
لا يجوز فيه ذكر أداة الانفصال ولا حمل المقسم على كل قسم منه من
حيث أنه جزؤه بخلاف تقسيم الكل هذا * ولو قال مقسما لكان أوفق
وأولى (قوله فتقسيمك) التقسيم من قبيل الرسم الناقص كما صرح
به في البرهان فافراده بالذكر لأحكام تخصه (قوم اما عقلي) إشارة الى
أن الكلام في تقسيم الكل الى جزئياته لأن التقسيم العقلي لا يكون إلا
فيه بخلاف الاستقراء فإنه يكون فيه وفي تقسيم الكل الى أجزائه
كتقسيم الجسم المركب الى العناصر الاربعة * وخص الكلام به لامكان
ارجاع الثاني اليه بأن يراد ما يتضمنه الكل فإن أجزاء الكل جزئيات
لما يتضمنه على ما قاله السيد قدس سره (قوله بمجرد تصور) أي المجرد
عن ملاحظة الاستقراء ونحوه لاعتناء ملاحظة الانحصار فلا يرد أنه يلزم
كون الانحصار لازما بينا بالمعنى الاخص لتصوره وليس كذلك

أيضاً لكن لم يوجد ذلك كما قيل * وكل منهما إما حقيقى وهو الذى لم يتصادق أقسامه فى شىء واحد ولو باعتبارات وحيثيات مختلفة

(قوله كما قيل) قائله ميراً بوالفتح فى حواشيه (قوله وكل منهما) أى من العقلى والاستقرائى (قوله وهو الذى الخ) ويعرف هذا القسم أيضاً بضم قيود متباينة الى مفهوم كلى يحصل بانضمام كل قيد قسم كما يعرف القسم الآتى بضم قيود متخالفة الى ذلك ليحصل بانضمام كل قيد قسم مخالف (قوله أقسامه) أى شىء من قسمى أقسامه ان كان له ثلاثة أقسام أو قسمان ان لم يكن له إلا قسمان (قوله أقسامه) ان لم يحمل شىء منها على الأخير باعتبار شىء واحد (قوله مختلفة) وأما المتصادق الاقسام ففاسد كما إذا كان بين قسمين منها عموم مطلق أو من وجه ثم إن فساده فى الواقع لا ينافى تجويز العقل إياه فلا يكون تقسيم

(قوله لكن لم يوجد) قد يقال العلم بعدم وجود المبين متوقف على تتبع جميع الجزئيات وهو محال فاللائق نفي العلم بالوجود لانفى الوجود (قوله وكل منهما) لم يقل وهو إما الخ لئلا يتوهم عود التضمير الى التقسيم الاستقرائى ولا أيضاً إما الخ للتخصيص على جريان هذا التقسيم فى كل من العقلى والاستقرائى (قوله اما حقيقى) هذا تقسيم عقلى * إذ المتصادق الاقسام باعتبار واحد فاسد وهو ينافى فى تجويز العقل إياه إذ المراد بالقسم المجوز هو الغير الفاسد * وإلا لما صح جعل تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة حين عدم زيادة القيد الآتى عقلياً لجواز أن يوجد قسم لم يثبت له الدلالة على المعنى لكنه فاسد لا اعتبارها فى المقسم فتأمل (قوله لم يتصادق) لحصوله من ضم قيود متباينة الى المقسم هذا والمراد بالصدق هنا هو التحقق ولهذا عدى بكلمة فى * وما يقال إن النسبة بين الاقسام من النسب بين المفردات وهى معتبرة بحسب

مثاله من العقلي ما تقدم ومن الاستقرائي تقسيم العنصر الى الاقسام
الأربعة * وإما تقسيم اعتباري وهو التقسيم المتصادق الاقسام
باعتبارات مختلفة مثاله من العقلي تقسيم الكلمة الى الأقسام
الثلاثة ان اكتفى في تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل في
نفسه. ومن الاستقرائي تقسيمها اليها إن زيد في تعريفها كونها آلة

التقسيم الى الحقيقي والاعتباري عقليا فتأمل (قوله بما لا يدل الخ)
النفي متوجه الى قيد الاستقلال فكأنه قال بما يدل على معنى غير مستقل

الصدق بمعنى الحمل فالمراد به الحمل وكلمة في الاعتبار المدخول ففيه أن
هذه القاعدة أغلبية ولذا قال بعضهم ان النسب بين الدلالات الثلاث
المطابقة وأخويها بحسب الصدق والتحقق مع أنه من المفردات ولو كان
بمعنى الحمل لكان الانسب أن يقول على شيء الخ (قوله أقسامه) كان
المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يرد أنه يفهم منه أنه لو كان للمقسم ثلاثة
أقسام فأكثر وتصادق قسمان منها في شيء باعتبارات كان التقسيم حقيقيا
وهو فاسد * وما يقال من أن تلك الارادة مخصوصة بغير التعاريف غير
بين ولا مبين * وتأويله بأن المراد شيء من قسمي أقسامه أو قسمان بعيد
(قوله من الاستقرائي) الاخصر الاولى هنا وفيما يأتي ترك من (قوله
وإما تقسيم اعتباري) قد يعرف بضم قيود متخالفة في الجملة الى المقسم
لتحصيل أقسام متباينة مفهومها لاما صدقا (قوله باعتبارات) لا باعتبار
واحد كان يكون بين قسمين منها مساواة أو عموم مطلق أو من وجه
فانه فاسد (قوله على معنى مستقل) أي باعتبار نفسه أو مرادفه فلا
ينقض مانعية تعريف الحرف بالضمائر المتصلة (قوله ان زيد) أي وكانت

لملاحظة الغير فان لفظ من يكون حرفاً واسماً باعتبار داليتين وكذا
لفظ على يكون حرفاً وفعلاً باعتبارهما

(قوله لملاحظة الغير) فانه إذا قيل الحرف ما لا يدل على معنى مستقل في
نفسه وكان آله لملاحظة الغير فالحقل يجوز أن يكون للكلمة قسم آخر
هو ما لا يدل على معنى مستقل في نفسه ولم يكن آله لملاحظة الغير إلا
أنه لم يوجد (قوله فان لفظ الخ) علة لكون تقسيم الكلمة الى الاقسام
الثلاثة اعتبارياً على كل من التقديرين أعني تقدير الاكتفاء والزيادة
(قوله واسماً) أى اذا أول بهذا اللفظ أو كان بمعنى البعض كما قيل ان من
في قولهم ومن خصائص المنادى الترخيم بمعنى البعض و اضافته كإضافة
حب رماذك (قوله حرفاً وفعلاً) كما يكون اسماً إذا أول بهذا اللفظ أو
كان بمعنى الفوق * غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها (قوله باعتبارهما) أى
كقوله من

هذه الزيادة تأسيساً كما هو الاصل لا تأكيداً لما قبله (قوله فان لفظ الخ)
أى فيكون تقسيم الكلمة الى الاسم وقسيميه على تقدير الاكتفاء
والزيادة اعتبارياً (قوله واسماً) أى وفعلاً من مان يمين للامر المخاطب
وقوله الآتى وفعلاً أى واسماً كما في غدت من عليه ففي كلامه احتباك
(قوله داليتين) أى الدلالة على المعنى الغير المستقل والدلالة على المعنى
المستقل * ولم يقل باعتبار الدلالة وعدمها مع أنه أنسب بقوله في تعريف
الحرف ما لا يدل الخ إشارة الى أن النفي في تعريفه متوجه الى قيد الاستقلال
فكأنه قال ما دل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة في الحرف * ومن
هذا يعلم أنه ليس المراد بالداليتين الدلالة وعدمها بطريق التغليب كما في القمرين
(قوله حرفاً وفعلاً) الاولى واسماً لان كلمة على الاسمية موافقة لعل الحرفية
في الكتابة والتلفظ وعلى الفعلية موافقة لها تلفظاً لا كتابة فانها تكتب

وكذا لفظ ينصر وكذا سائر الافعال فانها باعتبار كونها مؤولة
بهذا اللفظ تكون اسما في قولنا نصر فعل ماض فالتقسيم العقلي
يبطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر دون الاستقرائي * والحقيقي

نظرا الى التلفظ وإلا فيكتب بالالف اذا كان فعلا (قوله فالتقسيم العقلي)
تفريع من التعريفات السابقة للاقسام الاربعة للتقسيم (قوله العقلي)
حقيقيا أو اعتباريا (قوله يبطل) أي فيصير استقرائيا (قوله قسما آخر)
كبطلانه بتحقيق قسم آخر المفهوم بطريق الاولوية (قوله دون الاستقرائي)
هل يبطل الاستقرائي بعدم تجويز العقل اسما آخر. الظاهر نعم (قوله دون
الاستقرائي) وكل من العقلي والاستقرائي يبطل بشمول أقسامه بما
ليس من المقسم * وبهذا يتم التفريع الآتي إلا أنه لم يتعرض له هنا لعدم
تفرعه عما سبق (قوله دون الاستقرائي) وقد سبق أن الاستقرائي
يبطل بتحقيق قسم آخر أيضا (قوله والحقيقي) سواء كان من العقلي أو

بالالف ولعله أشار به الى أن المدار هو الاتحاد اللفظي لا النقشي (قوله
وكذا لفظ ينصر) أي مثل ما ذكر في تصادق القسمين فيه لفظ الخ * ثم
أنه لم يكتف بما سبق تنبيهها على الاحتمالات الثلاث المتصورة حين تصادق
القسمين لكن الاخير الاولى ترك قوله كذا بعد قوله ينصر وأنه يؤخذ
من أن تصادق القسمين كاف ليكون التقسيم اعتباريا فالمراد بالاقسام في
تعريفه ما فوق الواحد (قوله كونها مؤولة) هذا التأويل جار في جميع
أفراد الحرف أيضا (قوله تكون اسما) أي وإلا لم يصح الاخبار عنه في
قولنا الخ لان الاخبار عن الشيء من خواص الاسم (قوله فالتقسيم) اعلم
أنه يشترط في التقسيم الحقيقي كون كل قسم أخص مطلقا من المقسم إذ
لو كان مباينا له لزم كون قسم الشيء قسما له * ولو ساوا لزم تقسيم الشيء

يبطل بالتصادق مطلقا والاعتبارى لا يبطل بالتصادق فى شىء

الاستقرائى (قوله مطلقا) أى باعتبارات أو باعتبار (قوله مطلقا) أى
فيكون اعتباريا ان كان التصادق باعتبارات (قوله والاعتبارى) أى
مطلقا من الاستقرائى والعقلى (قوله بالتصادق) أى تصادق الاقسام
باعتبار شىء واحد

الى نفسه * ولو كان أعم من وجه أو مطلقا لزم انقسام الشىء الى قسميه *
ويشترط فيه أيضا كون الاقسام متباينة * وأما فى الاعتبارى فيجوز
كون الاقسام متساوية بحسب الخارج ومتباينة بالاعتبار * وكذا
مساواة المقسم مع كل منها فى الخارج لكن بشرط كونه اخص مطلقا
من المقسم بحسب العقل وان كل تقسيم متضمن لدعوى حصر المقسم
فى اقسامه ما لم يقترن بما يفيد خلافه وهو ان كان عقليا اشترط فيه
عدم تجويز العقل قسما آخر أو استقرائيا اشترط فيه عدم وجدانه فى
الواقع فاذا اختلف شىء عن ذلك بطل التقسيم * والى بعض ذلك اشار بقوله
فالتقسيم الخ (قوله والحقيقى) لو قال ويبطل الحقيقى بالتصادق مطلقا
والاعتبارى بالتصادق باعتبار واحد كما إذا الخ لكان اخصر واولى * ثم
ان كان بطلان الحقيقى بالتصادق باعتبار واحد خرج عن كونه تقسيما وإلا
صار تقسيما اعتباريا (قوله يبطل) أى فينقلب استقرائيا كما ينقلب الاستقرائى
حقيقيا إذا لم يجوز العقل قسما آخر لان المعتبر فيه عدم الجزم بالانحصار
عقلا هذا * ويبطل كل منهما بتحقيق قسم آخر (قوله بالتصادق) أى
بتحقق احد القسمين مع الآخر فى شىء سواء كان تمام الافراد
لكليهما أو لاحدهما أو لم يكن فما ذكره صادق بما كان بينهما مساواة
أو عموم وخصوص مطلق أو من وجه . ويعبر عرفا عن الشق الثانى منها
بالتداخل أيضا (قوله بالتصادق) سواء كان بين بعض الاقسام أو بين

بالاعتبارات لكن يبطل أيضاً بالتصادق باعتبار واحد كما إذا
قسمنا الانسان الى ساكن اليد وإلى الكاتب وإلى متحرك اليد
فإن القسمين الآخرين متصادقان

(قوله لكن يبطل) الظاهر أنه يبطل بعدم التصادق أيضا (قوله
أيضا) كالحقيقي (قوله متصادقان) وكذا الاولان اما لتساويهما
ان كان جهة الثاني منهما الامكان سواء كان جهة الاول الفعل أو
الامكان أو لكون الثاني أخص ان كان جهته الفعل . وجهة الأول
ما مر وكذا الاول والآخر أيضا لتساويهما فقط سواء اتفقا في جهتي
الفعل والامكان أو اختلفا (قوله متصادقان) صدقا كلياً من الجانبين

جميعهما (قوله يبطل ايضاً) وكذا يبطل بعدم التصادق كما هو صريح
تعريف الاعتباري فيكون تقسيماً حقيقياً (قوله الى ساكن اليد)
مشعر بأن ساكن اليد وتاليه اقسام الانسان وعليه بناء ما سند كره
من النسب بينها * ويتجه عليه ان القسم مركب من المقسم وقيد من
قيوده المقسمة فيكون اخص مطلقاً منه وههنا ليس كذلك * وما قيل
من ان القسم قد يكون اعم من وجه من المقسم فكلام ظاهري منشؤه
تسامحهم في بعض المواضع بوضع القيود المقسمة مقام الاقسام وهي
لا محالة تكون اعم من وجه من المقسم اما بحسب المفهوم فقط كما في
تقسيم الحيوان الى الناطق وغيره أو بحسب الصدق ايضاً كما في مثال
المصنف * ولو صح ما ذكر لصح عدم اعتبار المقسم في الاقسام وتقسيم
الشيء الى نفسه وإلى غيره فيما إذا قيل الانسان اما ابيض أو اسود وكل
منهما اما انسان أو غيره واللازمان باطلان (قوله الآخرين) واما
الاولان فبينهما عموم وخصوص مطلق لانه إن اريد بساكن اليد ما ليس
بمتحركها بناء على ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل الايجاب والسلب

قوله فان القسمين الآخرين
وكذا الاولان اما
لتساويهما في
جهة الثاني منهما
ان كان جهة
الامكان أو
الفعل أو
لكون الثاني
أخص ان كان
جهته الفعل
وجهة الأول
ما مر وكذا
الاول والآخر
أيضاً لتساويهما
فقط سواء
اتفقا في
جهتي الفعل
والامكان أو
اختلفا بينهما

باعتبار واحد فيجب أن يراد بمتحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة
ان مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه فالسائل

ان كان جهة الاول منهما الامكان سواء كان جهة الثاني الامكان أيضاً
أو الفعل. أو من أحد الجانبين فقط ان كان جهة الاول الفعل والثاني مامر
والمصنف على الثاني حيث قال ان مقابلة العام بالخاص (قوله باعتبار واحد)
الاعتبار الواحد للفرد الذي يتصادقان فيه فلا ينافي تقييد أحد القسمين
بجهة والاخر بأخرى (قوله فيجب) اشارة الى الجواب بمنع التصادق
مستنداً بتحرير القسم الأخير كما سيصرح به بقوله وان تمنع التصادق
مستنداً بتحرير الاقسام (قوله ما عدا الكاتب) أي من تأمل (قوله فالسائل)
تفريعه عما سبق بالنظر الى الشق الاول من الشق الاول وبالنظر الى

فيشمل الطيور والارض وإلا بان كانا متضادين فيشمل الحمار والفرس
وامثالهما * فالقول بانهما متساويان ان كان جهة الثاني منهما الامكان
سواء كان جهة الاول هي الامكان أو الفعل ويكون الثاني اخص ان كان
جهته الفعل وجهة الاول مامر ليس في محله * نعم لو لم يطلق ساكن اليد
على غير افراد الانسان لثم وهو ممنوع * ومما ذكرنا ظهور ان النسبة بين
الاول والاخير كذلك خلافا لما توهم من انهما متساويان سواء اتفقا في
في تينك الجهتين اولا (قوله متصادقان) صريح في ان التصادق صادق
بالعموم والخصوص المطلق وهو كذلك كما مر فالمشاركة فيه غير معتبرة
لكن خصه بعضهم عرفاً بما كان بينهما عموم من وجه فتعتبر المشاركة فيه
(قوله ما عدا الكاتب) كلمة ما تستعمل في العالم نحو والسماء وما بناها
وفي غيره قاله السيوطي فلا حاجة الى تفسيره بمن (قوله بقاعدة) اشارة
الى ان الجواب بتحرير المراد لكونه ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ
لا يسمع من غير قرينة (قوله فالسائل) المفرع عليه لا يجب ان يكون

من المقسم وليس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر أو ليس من المقسم وهو داخل في الأقسام فيكون هذا تقسيما الى الغير أو غير مانع أو بأنه يجوز العقل فيه قسما آخر

تقسيمًا الى الغير (قوله من المقسم) شق أول من الشق الأول (قوله غير حاصر) أي غير جامع (قوله أو ليس من المقسم) شق ثان من الشق الاول (قوله أو ليس من المقسم) وقد يعبر عن النقض بهذا الشق بأنه مستلزم لكون القسم قسما (قوله وهو داخل) ويعبر عن النقض بهذا النقض بأنه تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره أو بأنه مستلزم لكون القسم قسما (قوله أو غير مانع) كلمة أو لتخيير العبارة (قوله أو بأنه) شق ثان (قوله يجوز العقل) أي بان هذا التقسيم تقسيم يجوز العقل (قوله يجوز العقل) شق أول من الشق الثاني * ثم ان هذا في العقلي بقسميه الحقيقي والاعتباري

العقلي والاستقرائي والمجوز الوجود بالنظر الى الاول فقط لم يحتج الى قوله وبانه يجوز العقل فيه قسما الخ * ثم انه يمكن ان يعبر عن النقض بهذا الشق بانه مستلزم لجعل القسم قسما * (قوله غير حاصر) الانسب غير جامع (قوله ليس من المقسم) ويعبر عن هذا بانه مستلزم لكون قسم الشئ قسما له وهذا النقض انما يكون اذا كان بعض الاقسام مباينا للمقسم هذا * وقد ينقض بانه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره اذا كان بعض الاقسام مساويا للمقسم وباستلزامه كون قسم الشئ قسما له اذا كان قسم أخص مطلقا من آخر وبأن القسم أعم من المقسم * ويجاب بتحرير الاقسام بحيث يكون المساوي في الاول أخص والاعم في الثاني مباينا وفي الثالث أخص فاحفظه (قوله أو غير مانع) كلمة أو لتخيير في التعبير * وفي بعض النسخ بالواو وهو أظهر (قوله يجوز) صفة لمحذوف أي تقسيم يجوز الخ والا لم ينتظم القياس فقوله الا تاتي أو تقسيم عطف

أو تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجهه أيضا مانع فلك أن تمنع كون القسم من المقسم أو عدم كونه من المقسم مجرداً أو مستنداً بتحرير المقسم وأن تمنع دخوله في الاقسام أو عدم دخوله مجرداً أو مستنداً

(قوله أو) شق ثان من الثانى (قوله أو تقسيم) عطف على قوله يجوز عطف المفرد على الجملة لها محل من الاعراب وهو جائز لكن الاولى أن يقال انه عطف على الموصوف المقدر أعنى تقسيم (قوله متصادق الاقسام) أو تقسيم غير متصادق الاقسام أصلاً (قوله متصادق الاقسام) باعتبارات أو باعتبار واحد فى الحقيقى عقلياً أو استقرائياً أو بالثانى فقط فى الاعتبارى كذلك (قوله وكل تقسيم) كبرى دليل النقض (قوله فهذا التقسيم) نتيجة (قوله فلك) أيها المقسم الصائر مانعاً (قوله كون القسم) هذا بشقيه منع لصغرى الشكل الثالث المثبت لصغرى دليل النقض (قوله من المقسم) أو عدم دخوله فى الاقسام مجرداً أو مستنداً

عليه لا على يجوز لثلا يتكرر لفظ التقسيم فى المعطوف فاعرف (قوله مستدل) مشعر بانه يجوز للموجه النقض الاجمالى التحقيقى والمعارضة التحقيقية (قوله فلك) شروع فى مناصب الموجه * وانظر هل يجوز الجواب بتغيير التقسيم (قوله بتحرير) التحرير وظيفة مستقلة * جعله سند المنع سهو كما للطريق الاحسن كما مر (قوله دخوله) الشق الاول ناظر الى الشق الثانى من الشق الاول والثانى الى الاول * ولو قدم عدم الدخول على الدخول لكان موافقاً للمنعين المارين فى كون النشر على ترتيب اللف إلا أنه راعى المطابقة بينهما فى تقديم الشق الوجودى (قوله أو مستنداً) لو حذفه وقال بعد قوله وان تمنع التصادق مجرداً أو مستنداً بتحرير الاقسام لكان أخصر واشمل * ثم المراد بالاقسام

بحرير الاقسام وأن تمنع تجويز العقل قسماً آخر وأن تمنع التصادق مستنداً بتحرير الاقسام فيهما أيضاً وأن تجوز التجويز أو التصادق مستنداً بانه استقرارى أو اعتبارى كان يقال تقسيم وظائف

بتحرير الاقسام (قوله أو أن تمنع التجويز) منع لصغرى دليل النقض كالمنع الثانى (قوله مستنداً) أى مجرداً أو الخ (قوله بتحرير الاقسام) بحيث يصدق أحدها على القسم المجوز فى الاول ولا يصدق شئ منها على شئ من أفراد البواقي فى الثانى (قوله فيهما) وبتحرير المقسم فى الاول بحيث لا يشمل القسم المجوز (قوله وان تجوز) منع الكبرى بالنظر إلى الشق الثانى بشقيه إلا أنه إنما يصح لو أبقى التقسيم فى الاوسط فيهما على عمومهما * أما لو قيد فى الشق الاول منهما بالعقل وفى الثانى منهما بالحقيقى فلا مجال لمنع هذه الكبرى (قوله كأن يقال) مثال لا بطلان التقسيم بانه غير جامع وغير حاصر ولا جواب عنه بمنع عدم الحصر (قوله كأن يقال) أتى بالمثال لينضح الابطاح كمال الاتضاح مع تضمنه الاشارة

جنس القسم فلا يرد أن هذا يدل على وجوب تحرير كل قسم فينا فى قوله سابقاً فيجب أن يراد بمتحرك اليد الخ لانه تحرير قسم فقط (قوله تجوز التجويز) منع للكبرى بالنسبة الى شق الشق الثانى وهى وكل تقسيم الخ ويمكن جعله منعا للفساد الذى هو قضية حكمية فى الصغرى وهذا أنسب بقوله فى بحث النقض ولا مجال الخ (قوله بأنه) نشر مراتب (قوله وظائف) ايشار صيغة الجمع لافادة أن كل قسمة وردت على كل كلى فهى بالحقيقة لافرادها * قال الشارح التركانى للملخص وذلك لار مفهومه من حيث هو لا يقبل التقسيم انتهى أو لارادة التمثيل بتقسيم الشكل الى الاجزاء تنبيهها على أن التقسيم المبحوث عنه هنا شامل له كما هو

السائل الى الاقسام الثلاثة المتقدمة باطل لان تجريد المنع عن السند يدل على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى المدلل أو الغير المدلل أو الدليل أو المقدمة

الى فوائد متعلقة بالفن (قوله لان تجريد الخ) هذا في قوة قياس مستقيم أى لو جاز المنع المجرد لجاز الابطال بلا دليل لكن الأول جائز فكذا الثانى وهو دليل لقوله فالابطال الخ وهو مع قوله وهو ليس بداخل فى الاقسام قياس من الشكل الثالث مثبت للصغرى المطوية أعنى تقسيم وظيفة السائل الى الاقسام الثلاثة غير حاصر لما تحت المقسم (قوله يدل) وابطال المدعى الغير المدلل بدليل يدل على جواز ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل (قوله فالابطال) صغرى الشكل الثالث (قوله بلا شاهد) تفنن حيث يقول تارة بلا دليل وأخرى بلا شاهد (قوله بلا شاهد) وأما مع الشاهد فمع المدعى المدلل إما معارضة تحقيقية أو نقض حقيقى لكن أسند الى المدعى مجازاً. ولغير المدلل إما معارضة تقديرية أو نقض شبهي * وللدليل نقض حقيقى والمقدمة مدللة أولاً كالمدعى مدللة أولاً كما يستفاد الاخير من قوله وفيه ما

شامل لتقسيم السكلى الى جزئياته فلا حاجة الى جعل الاضافة مبطله للجمعية (قوله لان تجريد) أى عراه لا تعريته كما قاله الشارح (قوله المنع) أى جواز المنع المجرد عن السند للمدعى المدلل وما بعده يدل الخ (قوله الابطال) أى الحكم بالبطالان فالمراد به المعنى اللغوى أو فيه تجريد والا لم يصح قوله بلا دليل لاخذ الدليل فى الابطال كالاتبات عرفاً

من الوظائف الموجهة وهو مع دخوله في المقسم ليس بداخل في
الاقسام وكذا إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على بطلانها
وكل تقسيم هذا شأنه باطل * ويجب عنه بان كون تلك

فيه (قوله من الوظائف) أى هو داخل في المقسم (قوله الموجهة)
أقول لو قال هنا من وظائف السائل وفي الجواب بأن كون تلك
والابحاث منها ممنوع مستنداً بأن المراد منها الوظائف الموجهة له
والإبطال من غير دليل قد عدوه مكابرة لكان موافقاً لما أسلفه من أن
لك أن تمنع كون القسم من المقسم مستنداً بتحرير المقسم (قوله
ليس بداخل) كبرى الشكل الثالث (قوله في الاقسام) ينتج بعض
الوظائف الموجهة ليس بداخل في الاقسام (قوله وكل تقسيم) كبرى
ولا مجال لمنع هذه الكبرى (قوله ويجب) أى منك أيها الصارمانا
(قوله بأن كون) منع للصغرى المطوية بمنع صغرى دليلها

(قوله من الوظائف) قياساً على المنع المجرد (قوله مع دخوله)
مستغنى عنه بقوله من الوظائف الخ فالأخصر الأولى وليس بداخل (قوله
وكذا إبطال المقدمة) المقيس عليه للإبطال السابق هو المنع المجرد حقيقياً
أو مجازياً بقريضة التفريع وللإبطال هنا هو المنع المجازى المستند. وقوله يدل
على بطلانها مستغنى عنه فالأوضح الأولى ان يقول ان منع المقدمة الغير
المدللة مستنداً يدل على جواز إبطالها بدليل (قوله بدليل) متعلق
بالإبطال (قوله ويجب عنه) جواب بتحرير المقسم * ويمكن الجواب بالنظر
الى قوله وكذا إبطال الخ بتحرير الاقسام بنحو يدخل الإبطال المذكور
في أحدها

الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع كيف وقد عدوا الابطال
من غير دليل مكابرة كمنع البديهي الجلي * وأما المنع فطلب الدليل
والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم
بالبطالان فلا يسمع من غير دليل * وأيضا قد عدوا ابطال المقدمة
الغير المدللة بدليل يدل على فسادها غصبا غير مقبولة أيضا

(قوله الابحاث) الخمسة (قوله ممنوع) هذا المنع لكونه متوجها
الى المقدمة المدللة راجع الى مقدمة من مقدمتي دليلها أعني ملازمة
القياس الاستثنائي مجازاً كمنع المدعى المدلل (قوله كيف) سند المنع

(قوله الوظائف الموجهة) يعني ان المراد بالوظائف الموجهة التي جعلت
مقسما هي التي لم تعد مكابرة وقد عدوا الخ فليس من المقسم فوافق
ماسبق من ان لك ان تمنع كون القسم من المقسم مستندا بتحرير المقسم
فلا حاجة للموافقة الى ان يقول سابقا من وظائف السائل وهنا بان كون
تلك الابحاث منها ممنوع مستندا بان المراد منها الوظائف الموجهة وقد
عدوا الخ (قوله عدوا) ناظر الى الابحاث الاربع الاول * والاولى ترك
قوله قد عدوا هنا ليستفاد صحة ما هنا من تركه وفساد ما سيأتي من
صيغة التبرئة فيه قبل البيان بقوله فيه ما فيه (قوله مكابرة) أي منازعة
في الكلام لاسكات الخصم لا لظهار الصواب (قوله واما المنع) أي
وأما المنع بلا سند فلم يعد مكابرة لانه طلب الخ فقياس الابطال عليه مع
الفارق (قوله بالبطالان) في التعبير تارة بالبطالان واخرى بالفساد
تفنن وإيماء الى اتحادها هنا كما انهما متحدان على القول الاصح عند

وفيه ما فيه

(قوله وفيه ما فيه) كأن وجهه أنه كما يجوز النقض الشبيهى الذى هو
ابطال الدعوى الغير المدللة باستزامها شيئاً من الفسادات فليجز إبطال
تلك المقدمة بدليل على فسادها اذ الفرق تحكم
بحت (قوله وفيه ما فيه) إبطال للسند المساوى *

الاصوليين كما فى الباب (قوله وفيه ما فيه) أى فى قوله وايضا قد الخ ما
فيه وهو ان تلك المقدمة الغير المدللة مدعى غير مدلل فان اثبت الدليل
الدال على فسادها خلافها مع تقدير الدليل عليها كان ذلك الابطال معارضة
تقديرية وإلا كان نقضا شبيهيا وكل منهما مقبول عند المصنف . لكن
يتجه عليه انه عرف الغصب باستدلال السائل على بطلان
ما صرح منعه وهو صادق على النقض الشبيهى
والمعارضة التقديرية فيلزم عدم قبولهما

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤ ١٥	الموجود	٢٣ ٢١	انها
٦ ١٨	او ايراد	٢٥ ١٧	فيتسلل
١٠ ٥	فيلغى	٣٢ ٢١-١٢	الجزئى
» ١١	عاقلة	٣٤ ٦	المطلوب
١٢ ٦	بالاستقراء (بالاستقراء)	» ١١	الواحدة
١٣ ٢٢	فى المطلقة	٣٧ ٢١	معارضته
» ٧	ولو تغايرن	٣٩ ١٣	(قوله يقينيا) قوله توصلا
١٦ ٨	« السطح » « السطح ما انقسم »	٤٠ ١٥	هذا
» ٨	« الثالث » فى جهتين	» ٨	الاخر
» ٧	فقط « الثالث »	» ١٣	وغيرها
٢٠ ٣	قال	» ١٧	ومحموله
٢٢ ١٨	وضع ما	» ٥	فى
	ملك ما		من

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٨	١٧ أعم مما منه وأعم منه وما ٨٧	١١ أو مبيانيا	أو مبيانيا
٥٢	١٥ دونه فلا دون فلا ٨٨	٩ الخ أي هذا	الخ هذا
٥٣	٥ من	« » ١٠ لو كان المنع	لو كان المعنى
»	٨ ما في ضمن بعض ما في بعض ٨٩	٨ المشتعلة	المشتعلة البسمة المشتعلة
»	١٢ أو مركبا أو مركبا ناقصا «	١٥ بتحرين	بتحريك
٥٤	١٧ أو ضمير أو ضميره ٩٠	١٥ فلو سلم	ولو سلم
٥٧	٦ لبيان	» ٢١ روايته ليحصر رواية ليحصل	لا بطلانها ببيان
٥٨	٢٢ مرتب	٩٤ أي مرتب	٨ من المبدأ من المبدأ
٦١	٦ ينتج	٩٨ لا ينتج	١٩ الحمد
٦٤	٦ والاعم	» ٢٢ التعريف	التعريف بالتعريف
»	١٠ منها	١٠٠ الاعم	بالاعم
»	١٨ استطرادى	١٠١ استطرادى	٣ باخفى
٦٦	١٤ المنع هناك	» ١٠٢ المنع هناك	١١ ومنع
٦٧	٢١ استلزامها	» ٢٢ قضية جواز	قضية جواز
»	٢٢ فهو	١٠٥ وهو	١١ صحتها
٦٩	١٥ فالمنع مع	» ١٦ جعل الفرد	جعل الحصر
٧٣	٨ كان	» ١٠٦ كانا	١٥ المناقشة المناقشة في المثال
»	١٢ عن المعارضة من المعارضة ١٠٧	١٥ قوم	قوله
٧٥	١٥ جعلها مقسما لها جعله مقسما لها ١٠٩	٥ يحصل	ليحصل
٧٩	٧ على صورة	» ١٧ ينافى في تجويز	ينافى في تجويز
٨٠	٢٠ والمعلل	» ١١٠ أو المعلل	مع أنه
٨٣	١٧ ولا ينتج	» ١١١ حيث لا ينتج	غدت
»	٢٢ مطوية	» ١١٢ مطوى	اسما آخر
٨٦	٧ ويندفع	» ١٧ ويدفع	من أن